أولاً: الإطار المنهجي

تمهيد Preface

شهدت السنوات الأخيرة إهتماماً متزايداً من قبل الشركات والمؤسسات في الدول المتقدمة بالمراجعة الداخلية، وتمثل هذا الإهتمام بإنشاء إدارات مستقلة للمراجعة الداخلية مع العمل على دعمها بالكفاءات البشرية التي تمكنها من تحقيق الأهداف بالكفاءة والفعالية المطلوبة، ومن الأسباب التي أدت إلى هذا الاهتمام، فصل الإدارة عن الملكية وكبر حجم المشروعات وظهور الشركات متعددة الجنسيات والشركات الدولية والتي تمتاز بتعدد مالكيها وتعقيد عملياتها، وأصبح من الواجبات الأساسية للإدارة أن تضع أنظمة للمراجعة الداخلية لتوفير الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الإعتماد عليها في صناعة القرارات، وتكفل حسن سير العمل والإلتزام بسياسات وتعليمات الإدارة العليا، أن ازدياد حالات الإفلاس والإعسار والفشل المالي للعديد من الشركات في السنوات الأخيرة وحدوث فضيحة شركة Enron للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلي الإهتمام بأنظمة المراجعة الداخلية، وبما أنها تعمل في بيئات ومنشآت ذات أهداف وأحجام وتنظيمات مختلفة، ومجموعة من القوانين والأنظمة والتي تختلف من بلد لآخر، هذا الإختلاف في بيئة العمل قد يؤثر على إنتاجية وطبيعة عمل المراجعة الداخلية مما دعا إلي وجود معايير وأسس تحكم علم المراجعة الداخلية كمحاولة لوضع تجانس بين نتائج الأعمال التي يؤديها المراجعين الداخليين وإمكانية الإعتماد عليها بصورة أوسع.

تعتبر معايير المراجعة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المصارف في مواجهة المخاطر والتنبؤ بالفشل المالي والحد منها، حيث أن وضع نظام للمراجعة الداخلية يمتاز بالكفاءة والفاعلية يتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة يساعد على تحسين نوعية المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي، وهذه المعلومات أصبحت تمثل الركيزة الأساسية ولها أهمية عالية في التنبؤ بالفشل المالي، وذلك لأن نجاح أو فشل المصارف يعتمد على مدي معرفة ودراية الإدارة بعملية صناعة القرارات سواء كان ذلك على المستوى الكلي لرسم سياسات التنمية المختلفة أو على المستوى الجزئي لرسم استراتيجيات المؤسسة.

مشكلة الدراسة Study Problem

تم استقراء جميع الدراسات السابقة المعروضة في الدراسة للمتغير المستقل المتعلق بتطبيق معايير المراجعة الداخلية وجدت الباحثة أن هناك فجوةبين دراستها وتلك الدراسات، حيث تطرقت دراسة(د.محمد حسين،2006م) لمعايير المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق، وإختبرت دراسة (د.أحمد محمد العمري وفضل عبدالفتاح، 2006م) مدي تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، وإختبرت دراسة (Philomena Leung, Barry J. Cooper,2009) مستوي الإلتزام بمعايير المراجعة الداخلية في خمسة بلدان من دول آسيا والمحيط الباسيفيكي، وتطرقت دراسة(Jenny Goodwin, Pamela Kent, 2006) لإستخدام المراجعة الداخلية من قبل الشركات الأسترالية، وركزت دراسة (حسن عبد الله، 2009م)على نموذج مقترح لإستخدام نظام المراجعة الداخلية لتقويم أداء الوحدات الحكومية بالسودان، وركزت دراسة Marinda Marais) et al,2009) على إستخدام معايير المراجعة الداخلية وأنشطتها في جنوب أفريقيا، وإختبرتدراسة (Priscillan and Mohammad, 2009)إستخداممعايير المراجعةالداخليةفي الشركات الأمريكية وبعض الدول الأوروبية

المختارة. أما في جمهورية السودان فتطرقت دراسة (يوسف أحمد حمزة، 2007 م) لأثر تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية في المنشآت الربحية، وإختبرت دراسة (وليد عبد الحميد، 2009م) معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ومدى تطبيقها في البنوك اليمنية،وإختبرت دراسة(إبراهيم رباح إبراهيم، 2011م) دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، تطرقت دراسة (أسامة عبد المنعم عبد الجبار، 2012م)دور المدقق الداخلي في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي،واختبرتدراسة (عبد القادر أحمد صالح، 2013م) أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الأداء المالي بمؤسسات التعليم العالي الأهلي، وتطرقت دراسة (عمر السر الحسن، 2016م) لدراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على فاعلية إدارة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيل المصرفي.

يتضح للباحثة من خلالإستقراء الدراسات السابقة ذات العلاقة بمعايير المراجعة الداخلية ونوعية المعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي، حيث إختبرت بعض الدراسات العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وعملية التطبيق من الناحية النظرية والعملية، وبعضها بين معايير المراجعة الداخلية وكيفية إستخدامها. وبعضها إختبرتدور المدقق الداخلي في مواجهة ظاهرة الفساد المالي، وبعضها إختبرتدور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، والبعض الآخر إختبر العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وتقييم الأداء المالي، وبعضها تناولت دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على فاعلية إدارة المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر، ومن ثم فإن الدراسات السابقة لم تختبر بصورة مباشرة معايير المراجعة الداخلية وأثرها على نوعية المعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي، إضافة إلي قلة الدراسات من هذا النوع في السودان. إعتمدت الباحثة في تبرير دراسة هذه الفجوة على نظرية المحاسبة الإيجابية (Positive Accounting Theory) التي تحاول تفسير تطبيق معايير المراجعة الداخلية وأثرها على نوعية المعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي.

أما بالنسبة للمتغير الوسيط المتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث إختبرت في مصردراسة (د.محمد أحمد إبراهيم، 2005م) دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وإنعكاساتها علي سوق الأوراق المالية،في جمهورية السودان إختبرت دراسة (صلاح على أحمد،2000م) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمقابلة إحتياجات سوق المال، دراسة(زياد أحمد الزغبي، 2001م) نظم المعلومات المحاسبية وتأثيرها على ملاءمة وموضوعية المعلومات المحاسبية، ودراسة (إسماعيل محمد،2007م) تقويم أهمية خصائص جودة المعلومات المحاسبية لأسواق الأوراق المالية، ودراسة (خضر الطيب الأمين، 2009م) أثر توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، دراسة (صالح حامد محمد، 2009م) أثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية، دراسة (عبد الوهاب موسي،2010م) أثر حوكمة الشركات على درجة الافصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

يتضح للباحثة وجود إختلاف بين الدراسات السابقة من حيث تطرقها للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تؤثر علي التنبؤ بالفشل المالي في المصارف التجارية ومجال تطبيق الدراسة. إضافة إلى أن معظم

الدراسات السابقة إختبرت العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإحتياجات سوق المال أو على القوائم المالية المنشورة، وبعضها بين نظم المعلومات المحاسبية وملاءمة وموضوعية المعلومات المحاسبية، والبعض الآخر اختبر العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية وأسواق الأوراق المالية، وبعضها بين نماذج القياس المحاسبي وحوكمة الشركات وأثرهما على جودة المعلومات المحاسبية، وبعضها إختبرت خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في فاعلية وكفاءة المحاسبة الادارية، أما دراستي سوف تختبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تؤثر علي التنبؤ بالفشل المالي في المصارف التجارية.

أما المتغير التابع المتعلق بالتنبؤ بالفشل المالي، يوجد عدد من الدراسات السابقة المقارنة، ففي الكويت تطرقت دراسة (د.هشام أحمد، 1987م) لإستخدام النسب المالية في التنبؤ بالأزمات المالية، وفي البحرين ركزت دراسة (إبراهيم علي، 1998م) على فائدة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بإفلاس الشركات خلال فترات التضخم، وفي الأردن إختبرت دراسة (د.محمد مطر، 2001م) طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات، وتطرقت دراسة (سمر علاوي، فوزي غرابيه، 2008م) التنبؤ بتعثر الشركات بإستخدام القياس متعدد الإتجاهات، ودراسة (محمودجلالأحمد، طلالالكسار، 2009م) إستخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزماتالماليةللشركات، وفي سوريا تطرقت دراسة (علاء الدين جبل وآخرون،2009م) لدور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات. وفي العراق إختبرت دراسة (وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد، 2010م) إستخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، ودراسة (رافعة إبراهيم الحمداني، وياسين طه ياسين القطان، 2013م) إستخدام نموذجSherrod للتنبؤ بالفشل المالي،ودراسة (كرار عبد الاله عزيز، 2014م) دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي بإستعمال نموذج Kida، ودراسة (زهراء صالح الخياط، 2014م) إستخدام نموذجSherrod للتنبؤ بفشل المصارف،دراسة (بشرى نجم عبدالله، ضمياء محمد جواد، 2014م) مفهوم وأهمية الكشف عن إحتمالات فشل الشركات المساهمة، ودراسة (غالب شاكر بحيت، 2015م) إستخدام نموذج Sherrordللتنبؤ بالفشل المالي. وفي مصر إختبرت دراسة (هناء محمد هلال، محمد سامي محمد، 2011م) التنبؤ بالفشل المالي لشركات الصناعة الاستخراجية والتعدينية الأردنية بإستخدام نموذجي Altman و Kida، وركزت دراسة(د.محمد أحمد إبراهيم، 2012م)علي تطوير نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات بإستخدام معلومات التدفقات النقدية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية**.** وفي ليبيا إختبرت دراسة (الخموسي أحمد الحليوي، أحمد الشريف أحمد، 2015م) مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة.وفي المملكة المتحدة دراسة(Andreas Charitou. et al, 2004)التنبؤ بفشل الشركات،وفي جنوب إيطاليا دراسة(Alessandra, et al,2011) التنبؤ بإفلاس الشركات، وفي ماليزيا دراسة ,Shuk-Wern Ong et al) (2011 التنبؤ بفشل الشركات العامة المدرجة في ماليزيا. أما في جمهورية السودان فقد إختبرت دراسة (مختار سعيد بدري، 2000م) التعثر المصرفي، الأسباب- المؤشرات– الوقاية- والمعالجات المقترحة، وتطرقت دراسة (سادات فيصل عبد الفتاح صالح، 2005م) لنموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بالأزمات المالية، وركزت دراسة (أميمة خليل محمد، 2010م) على مقترح تحليلي للتنبؤ المحاسبي بالتعثر المالي في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد.

يتضح للباحثة بأن هنالك إختلاف بين الدراسات السابقة من حيث التطرق للتنبؤ بالفشل الماليومجال تطبيق الدراسة، إضافة إلى أن معظم الدراسات السابقة إختبرت العلاقة بين النسب المالية والتنبؤ بالأزمات المالية، وبعضها أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات ، والبعض الآخر تطرقت لطبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات.وبعضهاإختبرت التعثر المصرفي، ونماذج محاسبية مقترحة للتنبؤ بالأزمات، وبعضها ركزت على إستخدام النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي، أما دراستي سوف تختبر معايير المراجعة الداخلية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تؤثر علي التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية.

تأسيساً على ما تقدم تتمثل مشكلة الدراسة بالآتي:

1. هل إستخدام بعض المؤشرات المالية يساهم في تقييم أداء المصارف التجارية السودانية ومن ثم التنبؤ بالفشل المالي؟
2. هل تطبيق معايير المراجعة الداخلية يؤثر في التنبؤ بالفشل المالي؟
3. هل تطبيق معايير المراجعة الداخلية يؤثر في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؟
4. هل توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر في التنبؤ بالفشل المالي؟
5. هل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" الملاءمة والموثوقية" تؤثر في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية والتنبؤ بالفشل المالي؟

أهداف الدراسة ObjectivesStudy

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة أثر الإلتزام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية في التنبؤ بالفشل المالي.
2. دراسة أثر الإلتزامبتطبيق معايير المراجعة الداخلية في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبيةفي المصارف التجارية.
3. تحديد أثر الاعتماد على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي.
4. معرفة دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في العلاقة بين معاييرالمراجعةالداخليةفيالتنبؤبالفشلالمالي.
5. تحديد بعض المؤشرات المالية التي تساهم في تقييم أداء المصارف والتنبؤ بالفشل المالي.

أهمية الدراسة Study Importance

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي :

1. الأهمية العلمية، تتمثل في:

أ.هنالك الكثير من الدراسات الأجنبية في مختلف دول العالم والتي تطرقت للمشكلة وعواملها ومحاولات بعض الدارسين لحلها، ولكن هنالك ندرة في الدراسات التي ركزت على التزام المصارف التجارية لتطبيق معايير المراجعة الداخلية وأثرها علي نوعية المعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي في الدول النامية عموماً والسودان خصوصاً .

ب.هذه الدراسة تعبر عن معرفة الجهود المبذولة تجاه المشكلة ومعرفة مدي أهمية الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية وأثرها علي نوعية المعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف التجارية.

ج.تعتبر هذه الدراسة إضافة للمكتبة العلمية.

2. الأهمية العملية، تتمثل في:

أ.تفيد هذه الدراسة في الواقع العملي من خلال ما تقترح من أهمية الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية وأثرها علي نوعية المعلومات المحاسبية لتساعد إدارة المصارف التجارية بالتنبؤ بالفشل المالي.

ب. إهتمام المصارف التجارية السودانية بالالتزام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية في عملياتها المالية لما فيذلك من فوائد وأثار إيجابية متعلقة بالإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية وملاءمتها ومناسبتها للتنبؤبالفشل المالي.

ج. إن هذه الدراسة سوف تعبر عن أهداف المصارف التجارية السودانية لما لهذا الموضوع من أثر كبير علي أداء المصارف ومركزها التنافسي ومن ثم إستمرارها.

فرضيات الدراسةStudy Hypothesis

إختبرت الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولي: إستخدام بعض المؤشرات المالية يساهم في تقييم أداء المصارف التجارية السودانية ومن ثم التنبؤ بالفشل المالي لها.

الفرضية الثانية: تطبيق معايير المراجعة الداخلية يؤثر في التنبؤ بالفشل المالي.

1. معايير الاستقلال يؤثر في التنبؤ بالفشل المالي.
2. معايير الكفاءة المهنية تؤثر في التنبؤ بالفشل المالي.
3. معايير العمل الميداني يؤثر في التنبؤ بالفشل المالي.
4. معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية تؤثر في التنبؤ بالفشل المالي.
5. معيار إدارة قسم المراجعة الداخلية يؤثر في التنبؤ بالفشل المالي.

الفرضية الثالثة: تطبيق معايير المراجعة الداخلية يؤثر في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

اولاً :

1. معايير الاستقلال تؤثر في الملاءمة.
2. معايير الاستقلال تؤثر فيالموثوقية.

ثانياً:

1. معايير الكفاءة المهنية تؤثر فيالملاءمة.
2. معايير الكفاءة المهنية تؤثر في الموثوقية.

ثالثاً:

1. معايير العمل الميداني تؤثر فيالملاءمة.
2. معايير العمل الميداني تؤثر في الموثوقية.

رابعاً:

1. معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية تؤثر في الملاءمة.

2. معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية تؤثر في الموثوقية.

خامساً:

1. معيار إدارة قسم المراجعة الداخلية يؤثر في الملاءمة.
2. معيار إدارة قسم المراجعة الداخلية يؤثر في الموثوقية.

الفرضية الرابعة: توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر في التنبؤ بالفشل المالي.

1. المعلومات المحاسبية الملاءمة تؤثر في التنبؤ بالفشل المالي.
2. موثوقية المعلومات المحاسبية تؤثر في التنبؤ بالفشل المالي

الفرضية الخامسة: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تؤثر في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية والتنبؤ بالفشل المالي.

1.الملائمة تؤثر في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية والتنبؤ بالفشل المالي.
2. الموثوقية تؤثر في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية والتنبؤ بالفشل المالي.

النموذج التصويري للدراسةStudy Model

يوضح الشكل رقم (أ) النموذج التصويري للدراسة حسب فرضياتها:

شكل رقم(أ)

النموذج التصويري للدراسة

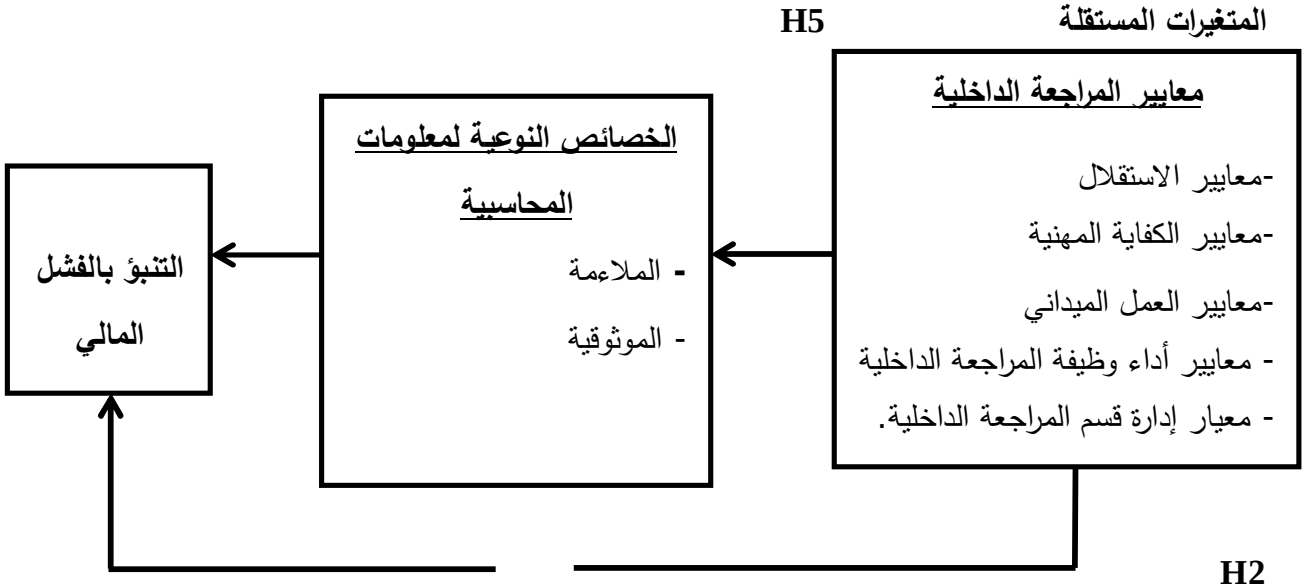

المصدر: إعداد الباحثة، 2016م.

منهجية الدراسة Method Study

بغرض إنجاز الدراسة سوف تستخدم الباحثة **المنهج التاريخي** في عرض الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة والاطلاع على الكتب والمراجع، **والمنهج الاستنباطي** بوضع الفرضيات وإستخدام التبرير وتحديد المحاور الأساسية التي لها علاقة بموضوع الدراسة والعلاقة بين المتغير المستقل والتابع وإعداد الإطار النظري للدراسة من خلال مراجعة ما أمكن التوصل إليه من أدبيات الدراسة، **والمنهج الاستقرائي** من خلال تجميع

البيانات من مجتمع الدراسة عن طريق عينة عشوائية بواسطة إستمارة إستبيان وتحليل هذه البيانات والتوصل إلى نتائج تحقق الفرضيات بواسطة برنامج Spss، **والمنهج الكمي** لتطبيق المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم لعينة الدراسة وتحليلها بإستخدام أسلوب التحليل المالي، **والمنهج الوصفي التحليلي** لتفسير وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية والميدانية.

نظريات الدراسة Study Theories

استندت الدراسة إلي عدد من النظريات في إطار الفكر المحاسبي، وجميع هذه النظريات أما مستخرجة من نظرية المحاسبة الايجابية(Positive Accounting Theory) أو أنها تحقق أهدافها، وذلك لمعرفة الدور المتوقع أن تقوم به في مجال المحاسبة والتعرف على نظم القياس المختلفة التي يمكن الاستعانة بها لإخضاع الظواهر والمتغيرات المتعددة للدراسة التي تمكن من تكوين النظرية المحاسبية.

1. نظرية الإشارة Signaling Theory

تفترض هذهالنظرية أن الإدارة تُطبق معايير المراجعة الداخلية لإصدار إشارات(Signals) معينة في معلومات القوائم المالية عن تحسين نوعية المعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي.

2. النظرية الشرطية Contingency Theory

تفترض هذه النظرية أن إحتمال وقوع الحدث يكون مشروطاً بالفعل المختار، ومن ثم فأن إختيار الإدارة لتطبيق معايير المراجعة الداخلية يكون مشروطاً بالقيود المفروضة على المصارف حيث يتم افتراض وجود علاقات مشابهة بين خصائص المصارف وتطبيق الإدارة لمعايير المراجعة الداخلية.

3. النظرية السلوكية Behaviorism Theory

تفترض أن الإدارة تغير السياسات المحاسبية لإعداد قوائم مالية تؤثر على سلوك مستخدميها لإجراء محاسبي معين وطريقة محاسبية معينة من بين بدائل الإجراءات والطرق المحاسبية المسموح بها[1]. ساهمت تلك النظرية بالانتقال بالمحاسبة من وظيفة مسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات كما ساهمت في ظهور المحاسبة الإدارية وزيادة خاصية الملائمة، استخدمت هذه النظرية المدخل التنبؤي الذي يتعمد على الملائمة ولكي تكون المعلومات ملائمة ينبغي أن تكون لها تغذية عكسية أو قيمة تنبؤية[2]، فالقدرة التنبؤية هي قدرة البيانات المحاسبية على تفسير الواقع الموجود، فمن الممكن التنبؤ وعدم اتخاذ قراراً، ولكن ليس من الممكن أخذ قرارا دون تنبؤ، فالمدخل التنبؤي هو مدخل لاتخاذ القرار.

يتضح للباحثة أن الإدارة تفترض تتطبق معايير المراجعة الداخلية في القوائم المالية يؤثر على سلوك مستخدميها.

4. نظرية الوكالة والتعاقدات Agency and Contract Theory

تنظر هذه النظرية إلى المصارف على أنها منظومة من العلاقات التعاقدية بين مجموعة من الأطراف ذويالمصالح المتعارضة، وتُنشئ تلك العلاقات مجموعة من المشاكل عُرفت "بمشاكل الوكالة"، التي تنتج من حالة عدم تماثل المعلومات بين الوكيل والأصيل، وسعي كل طرف إلي تعظيم منفعته الذاتية حتى ولو علي حساب المنفعة الذاتية

---

[1].د. أمين السيد لطفي، **نظرية المحاسبة- منظور التوافق الدولي**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)، ص183.

[2].د. الهادي آدم محمد، **نظرية المحاسبة**، (الخرطوم: مطبعة جي تاون للنشر، 2003م)، ص39.

للأطراف الأخرى. ومن ثم فإن الإدارة "الوكيل" يكون لديه الدافع إلى تطبيق معايير المراجعة الداخلية التي تؤدي إلى تحسين أدائه. كما تنامي الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية بين الأطراف المختلفة ذات المصلحة بالبنوك، وأن الإدارة تُطبق معايير المراجعة الداخلية لتحقيق أغراض تعاقدية [1].

5. نظرية المحاسبة الايجابية TheoryPositive Accounting

تمتد جذور هذه النظرية إلى مقالة العالم الاقتصادي فريد مان والتي ناقش خلالها مزايا الاقتصاد الايجابي الذى قارن بينه وبين الاقتصاد النمطي[2]، ونظرية المحاسبة الايجابية تشرح وتفسر المحاسبة كما هي كائنة فعلاً، وتهتم بتحسين عملية التنبؤ بالأحداث وذلك بالتركيز على رد الفعل المتوقع تجاه الحدث من الطرف أو الأطراف ذات العلاقة، تبنى على المدخل الاستقرائي حيث يتم أخذ مشاهدات يتم الوصول إلى الاستنتاجات منها وتعمم، فالمدخل الاستقرائي يعتمد على البحوث الايجابية وبالتالي يزيد الثقة والاستنتاج وطريقة التنبؤ[3]. تستخدم الباحثة هذه النظرية لتوضيح أثر تطبيق معايير المراجعة على نوعية المعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي.

6.النظرية الاخلاقية Ethical Theory

تعتمد على ماهية الشيء الصحيح الذي يتعين على المحاسب عمله، حيث ينبغي أن تكون القوائم المالية معبرة عن الوضع الحقيقي للمنشأة، وأن تتصف بالعدالة والمساواة بين المستخدمين للقوائم المالية، مستثمرين، دائنين، أو أي أطراف أخرى وعدالة القوائم المالية بمضمونها وعرضها، والصدق بمعني أن البيانات المحاسبية خالية من التزييف والتحريف والاخطاء المقصودة وغير المقصودة، وينبغي أن تحتوي على الجانب الأخلاقي[4].

مصادر جمع البياناتStudy Sources

تتمثل مصادر جمع بيانات الدراسة في:

- المصادر الأولية: تم جمع البيانات من خلال إستمارةإستبيانه موزعة على أفراد عينة الدراسة.
- المصادر الثانوية: الكتب والمراجع والتقارير المالية والرسائل الجامعية والبحوث المنشورة في مواقع الانترنت والدوريات.

حدود الدراسة Study Limits

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- الحدود المكانية: يتمثل في عينة من المصارف التجارية السودانية.
- الحدود الزمانية : الفترة 2009م- 2014م.

---

[1].د. فؤاد محمد الليثي، **نظرية المحاسبة**، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، 2010م)، ص69.

[2].د. حيدر محمد على بن عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007م)، ص78.

[3].د. سعاد سعيد غزال، إيمان عبدالكريم قاسم، **جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الاوراق المالية**، (العراق: جامعة كركوك، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد2، العدد2، 2012م)، ص174.

[4]. جنة آدم اسحق حران، **نظام الرقابة الداخلية وأثره في حوكمة الشركات- دراسة ميدانية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2014م)، ص11.

هيكلية الدراسة Structure Study

تتضمن الدراسة مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، المقدمة تشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة، الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للمراجعة الداخلية ويعرض من خلال المبحث الأول المراجعة الداخلية -النشأةوالتعريف المبحث الثاني مفهوم نظام المراجعة الداخلية ومقوماته والمبحث الثالث معايير المراجعة الداخلية. الفصل الثاني بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ويعرض من خلال المبحث الأول مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية ومناهج تقويمها، المبحث الثاني مفاهيم وأهداف خصائص جودة المعلومات المحاسبية، المبحث الثالث فوائد وشروط ومشكلات تطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية. الفصل الثالث التنبؤ بالفشل المالي ويعرض من خلال المبحث الأول التنبؤ بالفشل المالي- مفهومه وأسبابه ومراحله وأهميته، المبحث الثاني النماذج الكمية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي، والمبحث الثالث الدراسة التطبيقية للتنبؤ بالفشل المالي لعينة الدراسة من المصارف التجارية السودانية، الفصل الرابع بعنوان الدراسة الميدانية ويعرض من خلال المبحث الأول إجراءات الدراسة، المبحث الثاني تحليل بيانات الدراسة، المبحث الثالث إختبار فرضيات الدراسة. ثم الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع.

ثانياً: الدراسات السابقة:previous Studies

1. دراسة، Shwartz and Menno, 1985 (التبديل في المراجعين بواسطة الشركات الفاشلة)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد العوامل التي تؤدي إلى فقدان الثقة بالبيانات المالية المراجعة. هدفتالدراسة إلى إظهار دور مراجعي الحسابات في إستكشاف إحتمالات الفشل المالي للشركات. إستخدمت الدراسة إستمارة الإستبانة لجمع البيانات. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، إتساع الفجوة بين توقعات الجمهور وأداء المراجعين يعود إلي عجز المراجعين عن تحذير الجمهور بحوادث فشل الشركات في الوقت المناسب، تبديل مراجعي الحسابات يقلل من إحتمالات الاكتشاف المبرر للفشل، والتحفظات التي يبديها مراجعي حسابات الشركات المهددة بالفشل على أسعار أسهمها في السوق المالي يثير قلق المستثمرين والمقرضين، بإضافة إلى أن الشركات المهددة بالفشل غالبا ما تتأخر في نشر بياناتها المالية السنوية، وغالبا ما تميل إداراتها إلى تغيير سياساتها المحاسبية. أوصت الدراسة بأن يتحول إهتمام مراجع الحسابات من فحص المسائل المتعلقة بالمركز المالي فقط إلى المسائل المتعلقة بالحالة المالية عامة والتي ترتبط بالبيئة التنظيمية للشركة كفاعلية مجلس الإدارة، خطوط السلطة والمسؤولية، مركزية أو لا مركزية الإدارة.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت إلى دور المراجعين في التنبؤ المبكر للتعثر، وإن تبديل مراجعي الحسابات يقلل من إحتمالات الاكتشاف المبرر للفشل. بينما تختلف دراستي عنها بأنها تطرقت لمعايير المراجعة الداخلية وكيفية تأثيرها في ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

2. دراسة، هشام أحمد حسبو، 1987م (إستخدام النسب المحاسبية في التنبؤ بالأزمات المالية- نموذج كمي مقترح لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت)[2].

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التي أثيرت حول أزمة سوق الكويت للأوراق المالية والتنبؤ بها قبل حدوثها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتلافيها، وكيفية إستخدام النسب المحاسبية التي تم إختيارها بأسلوب علمي يرتكز على أساس متين من النظرية المحاسبية المؤيدة بدراسات عملية لبحث إمكانية تركيب نموذج كمي من نسب متعددة. هدفتالدراسة إلى التحققمن صلاحيته ودقته في التنبؤ بالأزمات المالية المستقبلية للشركات الكويتية المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية. إستخدمت الدراسة البرنامج الإحصائي Spss في التحليل. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، وضع نموذج إحصائي تنبؤي يستخدم النسب المحاسبية الممثلة لمجالات الأداء في التمييز بين الشركات بحسب درجة تحملها للأزمات المالية. أوصت الدراسة بضرورة تحديث هذا النموذج لضمان إستمراريته وفاعليته ليتناسب مع تغيرات النشاط الإقتصادي.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة ركزت على إستخدام المؤشرات المحاسبية لإقتراح نموذج يمكن من التنبؤ بالأزمات المالية، بينما تختلف دراستي عنها بأنها تطرقت لمعايير المراجعة الداخلية وكيفية تأثيرها في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي.

---

[1].Shwartz and Menno,**Auditors Switches by Failing Firms**, (The Accounting Review, Vol.1, No.2, April 1985), p248.

[2]. هشام أحمد حسبو, **إستخدام النسب المحاسبية في التنبؤ بالأزمات المالية- نموذج كمي مقترح لسوق الأوراق المالية بدولةالكويت**، (الكويت: جامعة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد52، 1987م).

3. دراسة فوزي غرايبه، ريما يعقوب، 1987م، (إستخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن)[1].

هدفت الدراسة إلى تحديد أفضل مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن إستخدامها للتنبؤ بتعثر الشركات المساهمة وذلك بتحليل ثلاثين مؤشر مالي إستخلص من القوائم المالية لعينة من عشرين شركة صناعية مدرجة في سوق عمان المالي نصفها متعثر والنصف الآخر غير متعثر للفترة 1981- 1985م. إعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل التمييزي المتعدد المتغيرات للوصول إلى أفضل نموذج يُمكن من التمييز بين النوعين الشركات. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن هنالك ست مؤشرات مالية يمكنها التنبؤ بتعثر الشركات هي المبيعات إلى مجموع الأصول، المبيعات إلى حقوق المساهمين، صافي الربح إلى مجموع الإلتزامات، حقوق المساهمين إلى الإلتزامات، حقوق المساهمين إلى الموجودات الثابتة، التدفق النقدي إلى مجموع الأصول، وبإستخدام النموذج تم إعادة تصنيف الشركات في العينة ضمن مجموعتين هما مجموعة الشركات المتعثرة ومجموعة الشركات غير المتعثرة بدقة تامة، وإختبرت مقدرة النموذج على التنبؤ بتعثر الشركات في السنوات الثانية والثالثة والرابعة قبل التعثر كانت مرضية ولكن تناقصت الدقة في التنبؤ كلما بعدت الفترة.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت إلى إستخدام المؤشرات المالية الواردة في التقارير المالية لعينة من الشركات المساهمة للتنبؤ بالتعثر المالي. تتفق مع دراستي في تناولها للمؤشرات المالية وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل التنبؤ بالفشل المالي لعينة من المصارف التجارية السودانية.

4. دراسة، إبراهيم علي أحمد، 1998م (فائدة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بإفلاس الشركات خلال فترات التضخم)[2].

هدفتالدراسةإلى اختبار فائدة المعلومات المحاسبية بإستخدام كل من بيانات التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية والتكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار عندما يستخدم كل منهما لتكملة المعلومات المحاسبية التي يتم إعدادها وفقا للتكلفة التاريخية في التنبؤ بإفلاس الشركات. تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية التنبؤ بإفلاس الشركات من خلال إستخدام النسب المالية المستخرجة من البيانات المحاسبية خلال فترات التضخم، والتساؤل حول إمكانية إجراء مقارنات لهذه النسب لتحديد نوع المعلومات المحاسبية التي تساعد في الوصول إلى أفضل التنبؤات المتعلقة بالإفلاس. إستخدمت الدراسة عينة من المنشآت الخاسرة بالبحرين خلال الفترة من 1979م-1987م، كما تم إختيار عينة مماثلة من المنشآت غير المفلسة، ودمج نموذجي التكلفة الجارية واستخدام الأسلوب الإحصائي المتعدد للمتغيرات وأسلوب تحليل التباين. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن النموذج المشترك لكل من التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية ذو قوة تنبؤية أكبر من نماذج التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية والتكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار كلا على حده وذلك في السنوات الأولي والثانية قبل الإفلاس.

---

[1]. فوزي غرايبة، ريما يعقوب، **إستخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن**، (عمان: الجامعة الأردنية، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد14، العدد8، 1987م)، ص ص33-66.

[2]. إبراهيم علي أحمد، **فائدة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بإفلاس الشركات خلال فترات التضخم- دراسة ميدانية**، (البحرين:جامعة البحرين، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثاني، العدد الأول، 1998م)،ص ص1، 2.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت إلى إختبار المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية لأغراض التنبؤات. بينما تختلف دراستي عنها بأنها تطرقت لإختبار المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية التي تمت مراجعتها لأغراض التنبؤات بالفشل المالي.

5. دراسة،Lennox، 1999م (الدقة والمعلومات الإضافية لمحتويات تقارير المراجعة في التنبؤ الإفلاس)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد ما إذا كان مراجع الحسابات يستخدم نماذج التنبؤ خلال أدائه لمهامه فيمراجعة حسابات الشركة يحسن من قدرته على إتخاذ القرار الصحيح في الحكم على مقدرتها على الإستمراربصورة أفضل مما لو إعتمد فقط على إجتهاداته الشخصية التي تبنى عادة على الأساليب والإجراءات التقليدية المتعارف عليها لعملية المراجعة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تحسن كفاءة المراجع في توفير الإنذار المبكر عن إحتمالات تعثر الشركة التي يراجع حساباتها إذا ما دعم إجتهاداته الشخصية بإستخدام نماذج التنبؤ الإحصائية، وأن القدرة التنبؤية للنموذج تتحسن إذا تضمن بالإضافة للمؤشرات المالية، مؤشرات أخري غير مالية تعكس آثار الظروف المحيطة بالشركة على مستوي الإقتصاد الجزئي والكلي، كما يؤثر نوع النشاط الذي تمارسه الشركة على إحتمالات فشلها المالي. أن أكثر الشركات عرضة للتعثر هي تلك العاملةفي مجال المقاولات الإنشائية والخدمات المالية حيث تكون درجة المخاطر عالية. وتكثر حوادث تعثر الشركات بوجه عام عندما يتحول الاقتصاد الكلي من حالة الازدهار إلى حالة الكساد. كما يعتبر إرتفاع معدل دوران العاملين في شركة ما مؤشراً لتزايد إحتمالات تعثرها.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة ركزت على الأسباب المؤدية للتعثر ودور بعض المراجعين والمحللين الماليين في التنبؤ المبكر بالتعثر. وتختلف دراستي عنها بتطرقها إلى معايير المراجعة الداخلية والتنبؤ بالفشل المالي.

6. دراسة صلاح على أحمد محمد، 2000م (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمقابلة إحتياجات سوق المال)[2].

تمثلت مشكلة الدراسة في نقص المعلومات المحاسبية في سوق المال والتي تنشر في شكل قوائم مالية تفتقد لأبسط مقومات الملاءمة والموثوقية، حيث يتم إعدادها بصورة سنوية في كل الشركات المدرجة بالسوق، وهذا يجعل مستخدمي المعلومات في وضع لا يمكنهم من التقويم الدقيق لأداء هذه الشركات التي يرغبون في شراء أسهمها. هدفت الدراسة إلى تحديد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في الفكر المحاسبي، وما توصلت إليه بتحديد مقومات الملاءمة والموثوقية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية. تكمن أهمية الدراسة في أن الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية هي الأساس الذي يعتمد عليه في تقويم جودة هذه المعلومات. إعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات. توصلت الدراسة إلى نتائج منها،

---

[1].S.C.Lennox ,**The Accuracy and Incremental Information Content of Audit Reports in Predicting Bankruptcy**, (Journal of Business Finance and Accounting, Vol.26,June/July, 1999), p.p5,6.

[2]. صلاح على أحمد محمد، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمقابلة إحتياجات سوق المال**، (الخرطوم: جامعة أمدرمان الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م).

أن الخصائص النوعية المحاسبية الرئيسية تتمثل في خاصـية والملاءمة(Relevance)، وخاصية الموثوقية (Reliability)، وأن العلاقة بين الملاءمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية علاقة قوية ولكنها قد يحدث لها شيء من التعارض ولكن وجود كل من الخاصيتين في المعلومات المحاسبية يمثل الحد الأدنى الواجب توافره في هذه المعلومات حتى يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات. أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في تكوين اللجنة التي أعدت المعايير المحاسبية في السودان، وذلك بتكوين لجنة دائمة لإعداد معايير سودانية تواكب التطور العالمي وتتماشي مع بيئة السودان الخاصة.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت إلى الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية لمقابلة إحتياجات سوق المال، ووجود كل من الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية يمثل الحد الأدنى الواجب توافرها حتى يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات، بينما تختلف دراستي بأنها تطرقت إلي معايير المراجعة الداخلية ومدي تأثيرها في نوعية المعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي.

7.دراسة، مختار سعيد بدري،2000م(التعثر المصرفي- الأسباب، المؤشرات، الوقاية، والمعالجات المقترحة)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في تناول التعثر وأسبابه وكيفية معالجته، ووضع المصارف التي أظهرت حالة التعثر، وإختلاف وجهات النظر من قبل المسئولين والمهتمين بالجهاز المصرفي حول تصفيتها أو دعمها. هدفت الدراسة إلى توضيح مراحل وأنواع التعثر المصرفي، ثم محاولة حصر الأسباب والمؤشرات التي تدل على بداية وتطور التعثر، والتنبيه على أن التركيز سيكون على الأسباب والعوامل الداخلية فقط. إستخدمت دراسة الحالات للمصارف التي تعرضت للأزمات مالية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن أي دعم مالي يمر بأزمة إذا أتي من البنك المركزي سيؤدي إلى زيادة عرض النقود وبالتالي إلى التضخم إذا لم تكن هناك عوامل مضادة. أما إذا تم دعمه من الدولة فأن عبء الدعم يقع على دافعي الضرائب. أوصت الدراسة بأن تكون التكلفة الخاصة والاجتماعية هي الأساس لدعم المصرف المتعثر أو تصفيته، بالإضافة إلى أهميه الإحصاءات والبيانات وإستخراج المؤشرات للمصرف المتعثر التي تدل على وجود خلل والتعامل معه، ضرورة توضيح بعض المؤشرات الصحيحة لتأزم الموقف السيولي للمصرف المتعثر ومحاولات تصحيح الوضع بإعطاء نسب أرباح عالية على الودائع الاستثمارية.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة عرضت بعض الأسباب المؤدية للتعثر، ودور المراجعين والمحللين الماليين التي لهم علاقة بنشاط المصارف في التنبؤ المبكر بالتعثر. بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها للأسباب المباشرة وغير المباشرة المؤدية لحدوث الفشل المالي.

8. دراسة، محمد عطية مطر، 2001م (طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات)[2].

هـدفتالدراسةإلى إستكشاف طبيعة وأهمية المؤشرات التي يستخـدمها مراجعـو الحسابات والمحللون الماليون في

---

[1]. مختار سعيد بدري، **التعثر المصرفي- الأسباب، المؤشرات،الوقاية، والمعالجات المقترحة**، (الخرطوم: بنك الخرطوم، مجلة المصرفي، العدد22، 2000م)، ص ص1- 7.

[2]. محمد عطية مطر، **طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات – دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن**، (عمان: جامعة البتراء، مجلة البصائر، المجلد 5،العدد الأول، 2001م)، ص ص7-61.

الأردن للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، والإطلاع على أوجه التشابه ومجالات الإختلاف القائمة بين هاتين الفئتين سواء من حيث طبيعة تلك المؤشرات أو من حيث أهميتها النسبية. إستخدمت الدراسة نموذج ذي الحدين وإختبار ويكو كسون. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، إن الفئتين تتفقان خلال ممارستهما المهنية على الجمع بين المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية في بناء نماذج التنبؤ بالفشل المالي، ولكنهما تختلفان في تحديد المتغيرات التي تقوم عليها عملية التنبؤ، فالمراجعون يعطون الأفضلية للمؤشرات المالية على حساب المؤشرات غير المالية، بينما المحللون الماليون يعطون نظرة متوازنة نحو نوعي المؤشرات. ووجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين نظرة الفئتين نحو النسب المالية المستخدمة في بناء نموذج التنبؤ الخاص بكل منها، حيث يعطي المراجعون الأفضلية لنسب الربحية، بينما يعطي المحللون الماليون الأفضلية لنسب السيولة. أوصت الدراسة بِحَث مراجعي الحسابات والمحللين الماليين على التمسك بمسئوليتهم الاجتماعية المتمثلة في الحرص على تبصير الفئات الاجتماعية الأخرى التي ترتبط مصالحها بالشركات خصوصاً المساهمة العامة منها بمخاطر الفشل المالي لتلك الشركات، وذلك بتوفير إنذارات مبكرة وفي الوقت المناسب عن إحتمالات هذا الفشل، وأن يتجه مراجعي الحسابات والمحللين الماليين إلى الإستعانة بنماذج التنبؤ الرياضية والإحصائية وان لا يركزوا فقط على الإجتهاد والتقدير الشخصي.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة ركزت على أسباب الفشل المالي للشركات ودور المراجعين والمحللين الماليين في التنبؤ المبكر بالتعثر. وتختلف دراستي عنها بتطرقها لمعايير المراجعة الداخلية والتنبؤ بالفشل المالي.

9. دراسة، زياد أحمد الزغبي، 2001م (نظم المعلومات المحاسبية وتأثيرها على ملاءمة وموضوعية المعلومات المحاسبية)[1].

هدفت الدراسة إلي قياس مدى فاعلية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، من خلال التعرف على مدى إعتماد متخذ القرار في تلك الشركات على ما يقدمه النظام المحاسبي من معلومات. تكمن أهمية الدراسة من تزايد الحاجة إلى المعلومات المحاسبية التي تتوفر فيها صفتي الملاءمة والموضوعية. تمثلت مشكلة الدراسة في عدم إهتمام الشركات الصناعية في الأردن بنظم المعلومات المحاسبية لإنتاج المعلومات التي تساعد في إتخاذ القرارات المختلفة. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تعتبر نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة قادرة على منع الإدارات من التلاعب في المعلومات المحاسبية بهدف التحيز أو إخفاء عيوب تلك الإدارات، كما أنها قادرة على إنتاج معلومات ملاءمة وموضوعية ذات قيمة مضافة الأمر الذي يساعد في سرعة إتخاذ القرارات في الشركات الصناعية الأردنية بتوفير المعلومات المحاسبية بسرعة ودقة. أوصت الدراسة بضرورة العمل على تدريب العاملين في نظم المعلومات المحاسبية على كيفية تنفيذ الأعمال بشكل ملائم والعمل على تحديث الوسائل والأجهزة الحاسوبية، والعمل على تطوير مهنة المحاسبة والإهتمام والدعم من كافة القطاعات والمؤسسات التعليمية والعلمية من خلال تدريس المحاسبين على إستخدام الوسائل التقنية الحديثة.

---

[1]. زياد أحمد الزغبي، **نظم المعلومات المحاسبية وتأثيرها على ملاءمة وموضوعية المعلومات المحاسبية**، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2001م).

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت إلى أن نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة قادرة على إنتاج معلومات ملاءمة وموضوعية يساعد في سرعة إتخاذ القرارات في الشركات الصناعية الأردنية. بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها إلي معايير المراجعة الداخلية وكيفية تأثيرها في ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

10.دراسة، صلاح على أحمد، 2002م (المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال)[1].

هدفت الدراسة إلى معرفة المعلومات المحاسبية المؤثرة على مفاضلة المستثمرين للبدائل الاستثمارية في الأوراقالمالية. تمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية التي يعاني منها متخذ القرارات الإستثمارية، والتي يفترض فيها التعبير عن المعلومات الضرورية بعدالة تكفل أفضل أداء لأسواق الأوراق المالية. إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، الاستنباطي، الاستقرائي والوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن خصائص جودة المعلومات المحاسبية ترتبط بمدى ملاءمتها في إتخاذ القرارات الإستثمارية، وتعتبر المعلومات المحاسبية الأكثر منفعة لأغراض إتخاذ القرارات وهي المحور الأساسي لإختيار الأسلوب المحاسبي واختيار كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها، تمثل المعايير المحاسبية أهمية كبيرة لمتخذي القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية من خلال دورها في إعداد القوائم المالية التي تعتبر مصدراً رئيسياً للمعلومات المحاسبية التي يتم إستخدامها لهذا الغرض، الإفصاح عن المعلومات المحاسبية أهمية لمتخذ القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية بتطبيق معايير محاسبية مناسبة تلائم طبيعة واحتياجات المستخدم النهائي. أوصت الدراسة بضرورة إظهار المعلومات المحاسبية والمالية ذات الأثر الكبير بشكل واضح ومحددة في القوائم المالية للشركات المساهمة وذلك لتأثيرها الواضح في تحديد المخاطر المنتظمة والتركيز على توفير كوادر مؤهلة للقيام بالتحليلالمالي، والزام الشركات المدرجة في السوق بتطبيق معايير محاسبية تلاءم طبيعة واحتياجات المستخدم النهائي.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت لخصائص جودة المعلومات المحاسبية التي ترتبط بمدى ملاءمتها في إتخاذ القرارات الاستثمارية. وتختلف دراستي عنها بتطرقها إلى كيفية تطبيق معايير المراجعة الداخلية في المصارف التجارية وتأثيرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للمساعدة في التنبؤ بالفشل المالي.

11. دراسة، سليمان خالد المعايطة، 2003م (دور البيانات المالية والمعلومات المحاسبية في التخطيط وإتخاذ القرارات)[2].

هدفت الدراسة إلى بيان أن المحاسبة تساهم مساهمة فاعلة في معالجة المشكلات الإدارية والمالية على إختلاف أنواعها بما تقدمها من بيانات مالية ومعلومات محاسبية يعتمد عليها في التخطيط وإتخاذ القرارات. تكمن أهمية الدراسة في أن وظيفتي التخطيط وإتخاذ القرارات تعد من الجوانب الهامة في تطوير وتحديث الإدارة. تمثلت مشكلة

---

[1]. صلاح على أحمد محمد، **المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال**، (الخرطوم: جامعة أمدرمان الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2002م).

[2]. سليمان خالد المعايطة، **دور البيانات المالية والمعلومات المحاسبية في التخطيط وإتخاذ القرارات**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2003م).

الدراسة في عدم توفير المعلومات المحاسبية لدراسة تكلفة الخطة والبرامج التي تحقق الأهداف بأقل تكلفة وأكثر فاعلية. إعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، الاستقرائي والتحليلي الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تطبيق الأنظمة المالية التي تقدم البيانات المالية والمعلومات المحاسبية والتي تحقق الخصائص المطلوبة للبيانات المالية وخاصة الشمول للإفصاح عن جميع المعلومات لكافة النشاطات، وبالتالي إظهار الحجم المالي الحقيقي ونتيجة الأعمال المالية السنوية وحجم أصولها ومطلوباتها. بإستخدام أجهزة الحاسوب لإنجاز الأعمال بأعلى درجة من الإتقان والسرعة وأقل تكلفة مما يسهل الحصول على المعلومات.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت إلى وظيفتي التخطيط وإتخاذ القرارات التي تعد من الجوانب الهامة في تطوير وتحديث الإدارة. بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها إلي معايير المراجعة الداخلية ومدي تأثيرها في نوعية المعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي.

12. دراسة، Andreas Charitou. et al، 2004م (التنبؤ بفشل الشركات: دليل عملي بالتطبيق على المملكة المتحدة)[1].

هدفت الدراسة إلى إختبار قدرة المعلومات التي تحتويها التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية على التنبؤ بالتعثر المالي وإمكانية تطوير نموذج ملائم للتنبؤ بالفشل المالي في المنشآت الصناعية العامة في المملكة المتحدة. إعتمدت الدراسة على المنهج اللوغاريثمي وطريقة الشبكات العصبية في تحليل عينة تتكون من51 شركة فاشلة و51 شركة ناجحة من الشركات الصناعية العامة في المملكة المتحدة خلال الفترة 1988-1997م. أكدت نتائج الدراسة أن النموذج الذي تم التوصل إليه تضمنت ثلاثة متغيرات مالية هي: التدفق النقدي، الربحية، والرفع المالي، وبلغت دقة النموذج الكلية في التصنيف الصحيح نسبة 83% في السنة التي سبقت الفشل. أوصت الدراسة بضرورة إستخدام النموذج من قبل كل من المستثمرين والمقرضين والإدارة والمراجعين في المملكة المتحدة لمساعدتهم في التنبؤ بفشل الشركات.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على التنبؤ بفشل المنشآت في المملكة المتحدة، بينما تميزت دراستي عنها في إنها تهتم بمعايير المراجعة الداخلية ودوره في التنبؤ بالفشل المالي لعينة من المصارف التجارية السودانية.

13. دراسة، سادات فيصل عبد الفتاح صالح، 2005م (نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بالأزمات المالية)[2].

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي يؤديه نظام المعلومات المحاسبي في الإستفادة من إستخدام الحاسوب، واقتراح نموذج محاسبي يستخدم في التنبؤ بالأزمات المالية لإعطاء إنذار مبكر للإحتياطيات اللازمة أو تجنبها. ظهرت أهمية الدراسة في أن المحاسبة كعلم يواكب التطور المعلوماتي وذلك لمقدرته العالية على تخزين المعرفة والمعلومات، وإكتساب الخبرات والمهارات البشرية في إستخدامه في إتخاذ القرارات المناسبة التي تحقق الأهداف المرجوة. إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن نموذج المعلومات المحاسبي المقترح للتنبؤ بالأزمات المالية يقوم بالفحص الدقيق، وتجميع مؤشرات الإنذار المبكر وتشغيل ومعالجة

---

[1]. Andreas Charitou, el al., **Predicting Corporate Failure: Empirical Evidence for the UK**, (European Accounting Review. Vol.13, No.3, September, 2004), P P 465-497.

[2]. سادات فيصل عبد الفتاح صالح، **نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بالأزمات المالية**، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م).

هذه المؤشرات والتقرير عنها بسرعة ودقة وكفاءة عالية، وبأقل التكاليف وبذلك سيكون هناك متسع من الوقت أمام الإدارة للإستجابة السريعة لما تحتويه هذه المؤشرات دون المعاناة من الأزمة المالية بتجنبها أو التقليل من حدوثها إذا تعذر تجنبها نهائيا. أوصت الدراسة بضرورة إقتراح نموذج معلومات محاسبي محوسب للتنبؤ بالأزمات المالية لتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة حددت نموذج مقترح للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالأزمات المالية لإعطاء إنذار مبكر للإحتياطيات اللازمة أو تجنبها. بينما تختلف دراستي عنها بأنها لم تتطرق لمعايير المراجعة الداخلية والتنبؤ بالفشل المالي.

14. دراسة، يوسف محمود جربوع، 2005م، (مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على إكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في إيجاد إرشادات تحذيرية مبكرة عن فشل الشركات قبل الإفلاس الحقيقي للمشروع بمدة كافية، والتنبؤ بعدم إستمراريتها للقيام بأعمالها الإعتيادية خلال الفترة القادمة. هدفت الدراسة إلى تحديد مدى كفاءة الإدارة في تجميع الأموال وتشغيلها، والحصول على مؤشرات تبين ما إذا كانت سياسات الشركة سليمة أم تحتاج إلى تعديل والمساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة. تكمن أهمية الدراسة في مساعدة المراجع الخارجي في تخفيض مخاطر عملية المراجعة إلى أدني درجة ممكنة. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وإستمارة الإستبانة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، الإفلاس يعتبر النتيجة النهائية لفشل المشروع ويترتب عليه تأثيرات قانونية واقتصادية عديدة منها، إنهاء الكيان القانوني للمشروع وتحمل المساهمين والدائنين لخسائر مالية بالإضافة إلى التأثيرات السالبة على المستوى القومي، وأن القوائم المالية المراجعة تشكل أساساً لاستنباط الكثير من التحليل عن طريق مؤشرات المالية منها، السيولة والربحية والأداء وهيكل رأس المال والسوق هي المؤشرات الرئيسة التي تساعد مراجع الحسابات من التنبؤ بإحتمالات المستقبل. أوصت الدراسة بتوضيح العلاقة بين فرض الإستمرارية في الأعمال وبعض المفاهيم الأخرى المرتبطة بها منها، العسر والفشل المالي وتأثيرها على أنواع التقارير التي يتعين إصدارها.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة ركزت على كيفية إيجاد الإرشادات تحذيرية قبل الفشل الحقيقي للمشروع بواسطة المراجع الخارجي، بينما تختلف دراستي عنها بأنها لم تتطرق لمعايير المراجعة الداخلية والتنبؤ بالفشل المالي.

15. دراسة، محمد أحمد خليل، 2005م، (دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتهاعلي سوق الأوراق المالية)[2].

تمثلت مشكلة الدراسة في العلاقة التي بين تطبيق حوكمة المعلومات المحاسبية ومدي تأثير هذه العلاقة علي

---

[1]. يوسف محمود جربوع، **مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على إكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع**، (غزة: الجامعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الانسانية، المجلد 13، العدد الأول، 2005م)، ص ص 263- 295.

[2]. محمد أحمد إبراهيم خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية**، (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العددالأول، 2005م)، ص ص 740- 752.

جودة هذه المعلومات، والتأثير يقتصر علي خصائص جودة المعلومات المحاسبية فقط، مدي تحقق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية ليعكس مدي نجاح حوكمة الشركات في القضاء علي المشاكل التي تعاني منها الوحدات الاقتصادية ويحقق مصالح الفئات المختلفة ذات العلاقة في هذه الوحدات. تكمن أهمية الدراسة في التأكيد علي أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية المصرية والإستفادة منها في تطور الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة المراجعة وبالتالي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في البيئة المصرية والتي تنعكس علي قرارات المستثمرين وحركة سوق الأوراق المالية المصرية. هدفتالدراسةإلى التعرف علي إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الإستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة فيها. إستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي، الاستقرائي، والوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، هناك علاقة بين المعلومات المحاسبية وتحقيق أهداف ومزايا الحوكمة من خلال الإعتماد علي هذه المعلومات في ممارسة الرقابة وزيادة الثقة وتحقيق الشفافية. أوصت الدراسة بضرورة توفير المعلومات بمستوي الجودة الشامل لتحدد مقومات الحوكمة ومحدداتها الخارجية والداخلية والتي يؤدي تحقيقها إلي إعادة ثقة المستثمرين ومختلف المستخدمين لها في القوائم والتقارير المحاسبية وفي الممارسة المحاسبية ككل.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على تطبيق الحوكمة ليساعد علي إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء المنشأة ويدعم قدراتها علي الإستمرار والنمو وبالتالي تحقيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية. تتفق مع دراستي في تناولها لخصائص جودة المعلومات المحاسبية وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل معايير المراجعة الداخلية والتنبؤ بالفشل المالي.

16. دراسة،Jenny Goodwin, Pamela Kent،2006م(إستخدامالمراجعة الداخلية من قبلالشركات الاسترالية)[1].

هدفتالدراسةإلى إستكشافالإستخدام الطوعيللمراجعة الداخليةمن قبل الشركاتالأستراليةالمدرجةرسمياً في البورصة، وتحديد العوامل التي تجعلالشركات المدرجةفي البورصة تبنوظيفةالمراجعة الداخلية. تكمنأهمية الدراسة في تحديد العوامل المرتبطة بإستخدام المراجعة الداخلية من قبل الشركات المدرجة في البورصةالاسترالية. إستخدمت الدراسة أسلوب مسحالشركات المدرجةمعالمعلومات الواردة في التقاريرالسنوية للشركات. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن ثلث العينة من الشركات تستخدم المراجعة الداخلية، أن هناك إرتباط قوي بين المراجعة الداخلية ومستوى الإلتزام بإدارة المخاطر، وضعف الدعم لتكوين إرتباط بين إستخدام المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت لإستخدام وظيفة المراجعة الداخلية ومدي إرتباطها بالعواملالمتعلقة بإدارةالمخاطروالضوابط الداخليةوحوكمة الشركات. بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها لمعايير المراجعة الداخلية والتنبؤ بالفشل المالي.

---

[1]Jenny Goodwin-Stewart, Pamela Kent, **The Use of Internal Audit by Australian Companies, (**Managerial Auditing Journal, Vol. 21, Iss:1,2006**),** P 81.

17. دراسة، أحمد محمد العمري، فضل عبد الفتاح، 2006م (مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية)[1].

هدفت الدراسة إلي إستكشاف مدى التزام البنوك التجارية اليمنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وفحص العلاقة بين مدى الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي وحجم البنك، والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية، والتعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيقها. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: ما مدى إلتزام البنوك التجارية اليمنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها؟، ما أثر المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية؟، ما المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية وكيف يمكن التغلب عليها؟. تكمن أهمية الدراسة من خلال التأكيد على ضرورة إلتزام المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي وتوضيح أهم المعوقات التي تحول دون تطبيقها وسبل معالجتها. إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستمارة إستبيانه. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن درجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية ضعفيه، يعود إلى عدم إهتمام الإدارات العليا والقوانين والنظم اليمنية بدور وظيفة المراجعة الداخلية كأداة رقابية، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق البنوك التجارية اليمنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وبين المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، وجود عدد من المعوقات تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية، تمثلت في عدم وجود إلزام قانوني بتطبيق الحد الأدنى من متطلبات المعايير. أوصت الدراسة بضرورة قيام الإدارات العليا في البنوك التجارية اليمنية بدعم الاستقلال لإدارات التدقيق الداخلي، وعطاء الصلاحيات الكافية لأداء مهامها بكفاءة، وعقد البنوك التجارية اليمنية الدورات التدريبية اللازمة لتمكين المدققين الداخليين من فهم معايير التدقيق الداخلي وادراك أهميتها وكيفية تطبيقها.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت إلي توضيح العلاقة بين معايير التدقيق الداخلي ورأس المال وعدد العاملين والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية. بينما تختلف دراستي عنها بأنها تطرقت لمعايير المراجعة الداخلية وكيفية تأثيرها في ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف.

18. دراسة، علي أبو النور أرحيم، 2006م (دور التطورات المهنية الحديثة للمراجعة في تقويم نظام الرقابة الداخلية)[2].

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم الأخذ بدور التطورات المهنية الحديثة للمراجعة في تقويم نظام الرقابة الداخلية في غياب معايير المحاسبة والمراجعة المحلية. هدفت الدراسة إلى تحديد دور التطورات المهنية الحديثة وفقاً لمعايير المراجعة لتوضيح تقويم هيكل الرقابة الداخلية بدلاً من تقويم نظام الرقابة الداخلية ودرجة الإعتماد عليها وإظهار موقف مراجع الحسابات بشأنها وأثرها في النظام المحاسبي الآلي، ونظام المراجعة في شركات التجارة الإلكترونية

---

[1]. أحمد محمد العمري، فضل عبد الفتاح، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوكالتجارية اليمنية،** (عمان: الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المسجلد2، العدد3، 2006م)، ص ص343- 365.

[2]. علي إبراهيم النور ارحيم، **دور التطورات المهنية الحديثة للمراجعة في تقويم نظام الرقابة الداخلية،** (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2006م).

ومدى الإستفادة من أساليب المراجعة التحليلية وتقدير مخاطر المراجعة بصفة عامة. إعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، الاستنباطي والأسلوب الإحصائي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، عدم توفر خدمات المراجعة في الجماهيرية الليبية بمستوى مناسب، قيام المراجع في ليبيا بتقويم نظام الرقابة الداخلية دون الإعتماد عليها ولا يسعى إلى تقويم هيكل نظام الرقابة الداخلية إلى عدم وجود إهتمام بالمراجعة التحليلية، وعدم توفر برامج التدريب. أوصت الدراسة بدعوة المهتمين بالمهنة في الجماهيرية الليبية بوضع معايير المحاسبة والمراجعة المحلية ووضع برامج تدريبية مهنية للمراجعين للرفع من مستوى المهنة واعادة تنظيمها سواء كان ذلك في مستوي نقابة المحاسبين أو جهاز الرقابة المالية.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت للتطورات المهنية وفقاً لمعايير المراجعة وهيكل الرقابة الداخلية في ليبيا. بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها لمعايير المراجعة الداخلية ودورها في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

19. دراسة، محمد حسين المختار، 2006م (معايير المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق)[1].

هدفت الدراسة إلى إقتراح إطار لمعايير المراجعة الداخلية يلائم الجماهيرية في ظل الظروف الإقتصادية المعاصرة وظهور الشركات الدولية متعددة الجنسيات، ودراسة تحليلية لمعايير المراجعة الدولية لبيان مدى ملاءمتها للممارسة المهنية في الجماهيرية، ودراسة بعض الدول بهدف الإستفادة منها عند صياغة معايير مراجعة داخلية تلائم ظروف الجماهيرية. تكمن أهمية الدراسة في توضيح مدى قيام المراجع الخارجي بليبيا بالإطلاع واتباع معايير المراجعة بالصورة الصحيحة عند قيامه بفحص القوائم المالية وإبداء رأيه. إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستمارة إستبانة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، توجد كفاءات ومهارات علمية بليبيا يمكن أن تفهم معايير المراجعة الدولية، ولا توجد معايير وطنية ليبية للمراجعة تستخدم لأغراض المراجعة بليبيا، ضعف نسبة إطلاع المراجعين على معايير المراجعة الدولية يؤدى إلى مخالفات في الأداء، وأن نسبة ضئيلة جداً من المراجعين يواكبون التطورات العلمية. أوصت الدراسة بالعمل على إصدار معايير مراجعة وطنية بليبيا، وتنظيم الندوات والمؤتمرات حول المعايير الدولية للمراجعة حتى يتمكن المراجعون بليبيا من الإطلاع على هذه المعايير.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت لمعايير المراجعة الداخلية بهدف الإستفادة منها عند صياغة معايير مراجعة داخلية تلائم ظروف الجماهيرية. بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها لمعايير المراجعة الداخلية وكيفية تأثيرها في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي.

20. دراسة، يوسف أحمد حمزة، 2007م(أثر تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية في المنشآت الربحية)[2].

هدفت الدراسة إلى تأكيد أهمية الأخذ بأحدث ما توصلت إليه الدول في مجال المحاسبة والمراجعة وخاصة في

---

[1]. محمد حسين المختار، **معايير المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق ومدى تطبيقها في الجماهيرية العظمى**، (الخرطوم: جامعة أمدرمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م).

[2]. يوسف أحمد حمزة يوسف، **أثر تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية في المنشآت الربحية- دراسة تحليلية تطبيقية**، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م).

ظل معايير محددة، يساعد ذلك على مجابهة تحديات العولمة وأنظمة التجارة الحرة، بالإضافة لأثر تطبيق المعايير المحاسبية في الثقة بالمعلومات الواردة بالقوائم المالية وبما يساعد على إتخاذ قرارات رشيدة بناء على تلك المعلومات. تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤلات عن مدى استناد معايير المحاسبة والمراجعة إلى إطار فكري له أثر في قياس وعرض بيانات القوائم المالية، ومدى أثر تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في تحسين نوعية وخصائص المعلومات المحاسبية المنتجة ، ومدى تأثير تطبيق معايير المحاسبة علي ثقة المستفيدين من القوائم المالية، ثم عن مدى صحة أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة يؤدي إلى إتخاذ قرارات رشيدة. إعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، الوصفي التحليلي، وإستمارة إستبانة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة يؤدي إلي تحسين خصائص المعلومات المنتجة وجودتها، وزيادة ثقة المستفيدين في القوائم المالية وغيابها يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني ككل ويؤدي إلي صعوبة إتخاذ القرارات. أوصت الدراسة بإصدار معايير قومية تستمد من المعايير العالمية والإقليمية، وأن يكون هناك دور لسوق الخرطوم للأوراق المالية في دفع المنشآت التي يتم تداول أوراقها المالية بالسوق لإصدار قوائم مالية وفقاً للمعايير المحاسبية، وأن يكون هناك إلزام لكافة المنشآت بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام الدولي على قوائمها المالية لتحقيق الشفافية.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت إلى التطبيق الفعلي للمعايير المحاسبية في المنشآت وأثرها على نوعية المعلومات المنتجة وإنعكاسها علي مستوى الثقة في بيانات القوائم المالية وقدرتها على تلبية إحتياجات المستفيدين والمهتمين بتلك القوائم. بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها لمعايير المراجعة الداخلية وأثرها على نوعية المعلومات المحاسبية لأغراض التنبؤ بالفشل المالي.

21. دراسة، إسماعيل محمد أحمد شبو، 2007م(تقويم أهمية خصائص جودة المعلومات المحاسبية لأسواق الأوراق المالية)[1].

هدفت الدراسة إلى بيان دور القوائم والتقارير المالية المنشورة في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة للمتعاملين في أسواق المال ودورها في التأثير على إتخاذ القرارات. تمثلت مشكلة الدراسة في قصور التقارير والبيانات المالية الصادرة من إدارة سوق الخرطوم للأوراق المالية عن تلبية إحتياجات مستخدميها للمعلومات المحاسبية التي تساهم في ترشيد وإتخاذ القرارات المالية. تكمن أهمية الدراسة في أن معلومات القوائم المالية المنشورة تعد أحدى المصادر المهمة التي يعتمد عليها المتعاملون في سوق المال في إتخاذ قراراتهم التمويلية والإستثمارية. إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، الاستنباطي، المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن إعداد القوائم والتقارير المالية المنشورة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية اللازمة للمتعاملين في سوق المال من مستثمرين ودائنين ومدخرين وممولين ومحللين ماليين وغيرهم. أوصت الدراسة بإعادة عرض وتبويب القوائم والتقارير المالية من قبل إدارة السوق المالي بما يتوافق مع إحتياجات مستخدميها وبالتالي تزيد من درجة الثقة والملاءمة في البيانات والمعلومات المالية المنشورة من قبل الشركات المدرجة بسوق المال.

---

[1]. إسماعيل محمد أحمد شبو، **تقويم أهمية خصائص جودة المعلومات المحاسبية لأسواق الأوراق المالية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة،2007م).

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت إلى دور القوائم والتقارير المالية المنشورة في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة للمتعاملين في أسواق المال ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للمتعاملين في سوق المال والتأثير على إتخاذ قراراتهم. بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها لمعايير المراجعة الداخلية وتأثيرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لتساعد إدارة المصارف التجارية في التنبؤ بالفشل المالي.

22. دراسة، Dessalegn Getie et al، 2007م (فعاليةالمراجعة الداخلية)[1].

هدفت الدراسة إلي تحديد العوامل التي تؤثر على فعالية خدمات المراجعة الداخلية. تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة فعاليةالمراجعة الداخلية في القطاع العام الإثيوبي. إستخدمت الدراسة منهج دراسةالحالة والاستبيانات لجمع البيانات. تكمن أهمية الدراسة في دراسة النموذج المكون من أربعة عناصر أساسية وهي جودة المراجعة الداخلية ودعم الإدارة والإطار التنظيمي وخصائص المراجعين وتفاعلهم لتحسين فعالية المراجعة الداخلية. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، أن أفراد المراجعة الداخلية موظفين فنيين من ذوي الكفاءة المنخفضة، وإرتفاع معدل دوران الموظفين الذي من شأنه يحد من قدراتهم على تقديم خدماتهم للإدارة بفعالية، معظم الموظفين لديهم عقود عمل قصيرة الأجل، تحتاج كفاءاتهم للتطوير وترقية لتقديم الخدمة المتوقعة ذات الجودة العالية. ولا تعطى توصيات المراجعة الداخلية إهتماماً كافياً على الرغم من أن تقارير المراجعة يتم إعدادها بشكل جيد ولا تظهر بشكل منفصل نتائج المراجعة الماضية، كما يمكن تقديمها بطريقة متسقة بدرجة كبيرة، إلى جانب ذلك ترفق مستندات المراجعة مع التقارير، ويقصر توزيع تقارير مراجعة الحسابات على رئيس المؤسسة الجامعية، كما لا يتم توزيع نسخ منها على موظفي الإدارة العليا في الإدارات الخاضعة للمراجعة. أوصت الدراسة بضرورةتعزيز فعالية المراجعة من خلال تأكيد الإتساق في توثيق أعمال المراجعة لتحسين عرضها ومتابعتها بشكل ملائم لوضع نتائج وتوصيات المراجعة موضع التنفيذ، بالإضافة إلى زيادة توزيع تقارير المراجعة وتحسين نوعية التقارير.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت إلى العوامل التي تؤثر على فعالية المراجعة الداخلية. بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها لمعايير المراجعة الداخلية ومدي تأثيرها في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتنبؤبالفشل المالي، واستفادة الباحثة منها في التعرف على هذه العوامل.

23. دراسة سمر علاوي، فوزي غرابيه، 2008م (التنبؤ بتعثر الشركات بإستخدام القياس متعدد الإتجاهات)[2].

تمثلت مشكلة الدراسة في مقدرة مجموعات مؤشرات السيولة والربحية وهيكل التمويل والرفع المالي والنشاط والتدفقات النقدية التشغيلية في التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الأردنية الخدمية قبل حدوثه بسنة. هدفت الدراسة إلى فحص قدرة المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية المنشورة على التنبؤ بتعثر الشركات وتحديد الأكثرها قدرة على التنبؤ. تنبع أهمية الدراسة في أن التنبؤ بتعثر الشركات قبل حدوثها يساعد الجهات المهتمة في إتخاذ القرارات الملائمة. إعتمدت الدراسة على أسلوب القياس متعدد الاتجاهات، واقتصرت الدراسة

---

[1].Dessalegn Getie Mihret, Aderajew Wondim Yismaw, **Internal Audit Effectiveness**: **an Ethiopian Public Sector Case Study**,(Managerial Auditing Journal, Vol. 22 Iss: 5, 007).P470.

[2]. سمر علاوي، فوزي غرايبه، **التنبؤبتعثرالشركاتبإستخدامالقياسمتعددالإتجاهات- دراسة تطبيقية**، (عمان: الجامعة الأردنية، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد14، العدد2، 2008م)، ص ص377- 395.

على عينة من الشركات الأردنية في قطاع الخدمات تكونت من 27 شركة متعثرة و30 شركة غير متعثرة، وذلك خلال الفترة من 1994م إلى 2003م. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن الشركات المتعثرة تركزت في مساحة معينة من الخارطة والشركات غير المتعثرة إحتلت مساحة أخرى منها، وأن مجموعتي مؤشرات الربحية والتدفقات النقدية التشغيلية هما أكثر المؤشرات قدرة على التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الأردنية الخدمية قبل تعثرها بسنة. أوصت الدراسة بضرورة دراسة ظاهرة الفشل في قطاعي البنوك والتأمين في الأردن بتطبيق القياس متعدد الاتجاهات، والإهتمام بقائمة التدفقات النقدية لأنها لها قدرة على التنبؤ بفشل أو تعثر الشركات، وتعميم الدراسات التي تتناول فشل أو تعثر الشركات بحيث تستفيد منها الجهات المعنية بالاستثمار لتجنيبها مخاطر الاستثمار في مشاريع قد تكون غير قادرة على الاستمرار.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت تحديد مقدرة المؤشرات المالية في التنبؤ بالتعثر المالي، تختلف عنها في تشمل معايير المراجعة الداخلية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي.

24. دراسة، محمد عيطة مطر،أحمد نواف عبيدات، 2008م (دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك للتنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية)[1].

هدفت الدراسة إلى معرفة المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية. تمثلت مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات منها، هل يمتلك النموذج التقليدي المبني على مؤشرات الاستحقاق فقط، والنموذج المشترك المبني على خليط من مؤشرات الاستحقاق ومؤشرات التدفق النقدي قدرة تنبؤية تمكن من تقييم قدرة الشركات على الإستمرار في المستقبل؟، هل القدرة التنبؤية للنموذج المشترك أعلى من القدرة التنبؤية للنموذج التقليدي؟. تكمن أهمية الدراسة في تطوير آلية تعمل كإنذار مبكر لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة على الإستمرار في المستقبل وتخفيض الخسائر التي تترتب على الفشل للأطراف ذات الصلة. إعتمدت الدراسة على التحليل التمييزي الخطى متعدد المتغيرات، بالتطبيق على 36 شركة نصفها تعرض للتصفية والنصف الآخر مستمر في الفترة 1997-2007م وذلك بإستخدام 30 مؤشر مالي، وبعدها تم بإستخدام نفس التحليل والعينة والفترة في تصميم نموذج آخر بالاعتماد على 23 مؤشر مالي مشتق من قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى نسب الاستحقاق السابقة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن النموذج التقليدي يتكون من مجموعة مؤشرات الاستحقاق تعكس إوضاع الشركات من حيث السيولة، الربحية، النشاط، الرفع المالي ومؤشرات السوق، تمكن من تصنيف الشركات بدقة بلغت 88.9%، أن النموذج المشترك يتكون من مؤشرات التدفقات النقدية، الربحية، النشاط، الرفع المالي ومؤشرات السوق، تمكن من تصنيف الشركات بدقة بلغت100%. أوصت الدراسة بعدم الاكتفاء بالنماذج كأداة وحيدة لتقييم قدرة الشركات علي الإستمرار وإنما يتعين الربط بينها وبين أية معلومات إضافية خارجية وداخلية لهذه الشركات، وضرورة إجراء

---

[1]. د. محمد عطية مطر، أحمد نواف عبيدات، **دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك للتنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**، (عمان: الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد3، العدد4، 2007م)، ص ص 441- 453.

تحديثات مستمرة على النماذج السابقة العالمية والمحلية.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت لإستخدام المؤشرات المالية في تطوير نماذج تعمل كإنذار مبكر لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة على الإستمرار في المستقبل وتخفيض الخسائر. بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها لمعايير المراجعة الداخلية وكيفية تأثيرها في ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي.

25. دراسة، خضر الطيب الأمين الشفيع، 2009م(أثر توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. هدفت الدراسة إلى عرض إطار نظري لمعايير جودة المعلومات المحاسبية وإثبات أثر توافرها على القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، والتعرف على مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، تكمن أهمية الدراسة في أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تساعد مستخدمي القوائم المالية علي التنبؤ بتوقعاتهم المستقبلية. إعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، الاستنباطي والوصفي التحليلي، واستمارة إستبانه. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يجعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، معيار الملاءمة والمصداقية من معايير جودة المعلومات المحاسبية التي يجب توافرها في القوائم المالية المنشورة. أوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات المدرج أوراقها بسوق الخرطوم للأوراق المالية بإعداد قوائمها المالية وفقا للخصائص النوعية حتى تعكس الشفافية لمستخدمي القوائم المالية.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت لأثر توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة. تتفق مع دراستي في تناولها لخصائص جودة المعلومات المحاسبية وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل معايير المراجعة الداخلية والتنبؤ بالفشل المالي.

26. دراسة، وليد عبد الحميد بشر غالب، 2009م (معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ومدى تطبيقها في البنوك اليمنية)[2].

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى التزام البنوك التجاريةاليمنية بمعايير الإفصاح والقياس المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية والمحلية، وأيضا مدى الالتزام بإطار الإفصاح وفقا للمقررات لجنة بازل ومدى توفير هذه البنوك للبيانات المالية والمعلومات الملائمة القابلة للمقارنة وعلى قدر من الموثوقية، وأن تقدم هذه المعلومات قدرا أكبر من الفهم للخواص المميزة لأنشطة البنك. هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والمحلية المتعلقة بالإفصاح والقياس البنوك التجارية وأثرها في تحسين نوعية البيانات المالية وجودتها

---

[1].خضر الطيب الأمين الشفيع، **أثر توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجةبسوق الخرطوم للأوراق المالية**، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).

[2]. وليد عبد الحميد بشر غالب، **معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ومدى تطبيقها في البنوك اليمنية**، (الخرطوم: جامعة أمدرمان الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2009م).

وجعلها اثراً قابلاً للمقارنة ثم الإرتقاء بمصداقية تلك البيانات وتعميق الفائدة المحققة منها. تكمن أهمية الدراسة في توضيح مدى التزام البنوك التجاريةاليمنية بمتطلبات معايير الإفصاح والقياس في إعداد القوائم المالية المنشورة، ومدى التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية المتعلق بالإفصاح والقياس، واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجة الإنحرافات غير المرغوب فيها، حتى تصبح القوائم والتقارير المالية المنشورة نافعة وغير مضللة لمستخدميها، وتدعيم مقدرتهم على إتخاذ القرارات المناسبة. إعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، الاستنباطي، الوصفي التحليلي، واستمارة إستبانه. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، التزام البنوك التجاريةاليمنية بالمعايير المحاسبية الدولية والمحلية فيما يخص الإفصاح والقياس الصادر عن البنك المركزي اليمني، تماثل المعايير المحاسبية المحلية المطبقة في البنوك التجارية اليمنية مع المعايير المحاسبية الدولية، والتزام بيوت ومكاتب المراجعة بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم(1006): تدقيق البيانات المالية للمصارف. أوصت الدراسة بتفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي اليمني في التأكيد على الالتزام الجوهري بمعايير الإفصاح والقياس، وضرورة البحث والدراسة عن تدني مستوي الإفصاح والقياس عن طبيعة العلاقة مع الجهات المقربة والأطراف ذات العلاقة، والتعميم على البنوك والجهات المهنية والمختلفة بالعمل بموجب إطار الإفصاح وفقاً لمقررات لجنة بازل.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والمحلية في البنوك التجاريةاليمنية وأثرها في تحسين نوعية البيانات المالية وجودتها. بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها لمعايير المراجعة الداخلية وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي.

27. دراسة، حسن عبد الله حسن، 2009م (نموذج مقترح لإستخدام نظام المراجعة الداخلية لتقويم أداء الوحدات الحكومية بالسودان)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في الحاجة إلى الرقابة والضبط على الموارد والنفقات المالية التي ازدادت في الآونة الأخيرة نتيجة لزيادة الإعتمادات المالية للوحدات الحكومية، مما دعا إلى الحاجة إلى نظام مراجعة داخلية قوي وسليم يوفر نوعاً من الحماية والأمن وسلامة المعلومات المالية والإدارية من أي تلف أو أخطاء أو سرقة أو إختلاس. إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن الإهتمام بمفهوم نظام المراجعة الداخلية الجيد يعمل على التأكد من كفاءة إستخدام الموارد والنفقات المتاحة. وغياب نظام المراجعة الداخلية الجيد يؤثر سلباً بزيادة الإختلاس والغش والتزوير في بعض الوحدات الحكومية، وأن أغلب المراجعين الداخليين في الوحدات الحكومية ليس لديهم تدريب وتأهيل بالقدر الكافي والوافي من القواعد والإجراءات والمعايير والأساليب المتطورة، وتكامل الرقابة بين نظام المراجعة الداخلية القائم على أسس وأساليب وخصائص علمية ونظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تقويم الأداء المالي والإداري بصورة موضوعية. أوصت الدراسة بالاهتمام بنظام المراجعة الداخلية، والعمل على إصدار قانون يحكم طريقة تطبيقه من أجل زيادة مستوى الاستقلالية للمراجعين الداخليين، الإهتمام بتفعيل وظيفة المراجعة الداخلية في الوحدات بالمساعدة على الإستخدام الأمثل لموارد ونفقات الوحدة، الإهتمام بتأهيل وتدريب للمراجعين الداخليين، والعمل على إلمامهم بالقدر الكافي من

---

[1]. حسن عبد الله حسن إبراهيم، **نموذج مقترح لإستخدام نظام المراجعة الداخلية لتقويم أداء الوحدات الحكومية بالسودان،** (الخرطوم : جامعة النيلين، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2009م).

قواعـد وإجـراءات ومعايير وأساليب متطـورة، والسعي نحو تعـديل لائحة المراجعة الداخلية 1997م حتى تستوعب وتواكب التطورات التي حدثت في مفهوم وأهداف وأساليب ووظائف المراجعة الداخلية عالميا.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت لنظام المراجعة الداخلية وكيفية مساهمتها في تقويم الأداء المالي والإداري، تختلف دراستي عنها بتطرقها لمعايير المراجعة الداخلية وأثرها في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي.

28. دراسة،محمودجلالأحمد، طلالالكسار، 2009م (إستخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزماتالماليةللشركات)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في إمكانيةإستخدام حزم النسب المالية الكاملة وإعتمادهافيتحليلالفشلالماليبعيدًا عن الإجتهاداتوالإختلافاتفيالرأي. هدفتالدراسةإلىبناءإطارمتكامل للنسبالماليةبإعتمادمجموعة منالنماذجالرياضيةتمثلإطاراًشاملاًيكونعونللباحثينوالمحللينالماليينفيتقويم الأداءالماليللمشروع والتنبؤبالفشلالمالي. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، أن تحليلالسيولةللمؤشراتالمالية المستخدمةيساعد فيقياسالفشلالماليوالتيتعتبر بمثابةالإنذارالمبكرللفشلالمالي، يوجداتجاهينفيتحليلالسيولة الأول يركزعلىالعلاقةالمباشرةبينالأصولالمتداولةوالمطلوباتالمتداولة والثاني يستندإلىأنمنالوظائف الرئيسةللإدارةالماليةللمشروعتقدير إحتياجاتهاالماليةومصادرالتمويلاللازمة لها لتحقيق أهدافها. أوصت الدراسة بضرورة الربطبينقيمةالأداءالماليوالفشلالماليوالنسبالمختارةمنخلالالرسمالبيانيللشركات وبالتالييمكنالتوصلإلىتجانسوتقاربفينتائجالشركات كافةممايبينأنتطبيقالأسلوبينيمكن أن يكوننا ناجحًابشكلكبير، ووضعإطارعاملللنسبالماليةوالتي بموجبهايتمتحديدالمقياسالخاصبهاوكذلكإحتسابقيمةالأداءالماليوثم قياسالفشلالماليللشركات.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت لبناءإطارمتكامل للنسبالمالية بإعتمادمجموعة منالنماذجالرياضية يساعدالباحثينوالمحللينالماليينفيتقويم الأداءالماليللمشروعوالتنبؤبالفشلالمالي، بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها لتطبيق معايير المراجعة الداخلية وأثرها على الخصائص المعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي.

29.دراسة، علاء الدين جبل، آخرون،2009م(دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات)[2].

تمثلت مشكلة الدراسة في إمكانية إعداد قوائم مالية معدلة ملحقة تخدم القياس والتحليل المالي، واستخدام البيانات المعدلة في الحصول على معلومات ملائمة وموثوقة تزيد من المعرفة المحاسبية للمستخدمين بهدف التنبؤ بالفشل المالي للشركات. تكمن أهمية الدراسة من خلال ازدياد عدد الشركات الصناعية التابعة للقطاع العام التي تتكبد خسائر متتالية، ومعرفة الوضع المالي للشركات في المستقبل، واتخاذ الإجراءات الكفيلة للحفاظ على وضع مالي

---

[1]. د. محمودجلالأحمد، طلالالكسار،**إستخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزماتالماليةللشركات،** (عمان: جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المؤتمر العلمي السابع، 2009 م)، ص ص 5- 21.

[2].د. علاء الدين جبل، وآخرون، **دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات- دراسة تطبيقية علىشركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سورية،** (بغداد: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 95، العدد31، 2009م)، ص ص 298- 314.

سليم للشركة، وتجنب الوقوع في الفشل المالي في المستقبل بواسطة مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي. هدفت الدراسة إلى مقارنة نتائج تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات على القوائم المالية الفعلية والمعدلة على أساس التكلفة التاريخية لعينة من الشركات. إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، الاستقرائي، والتحليل الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، اختلاف نتائج إستخدام نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي بإختلاف البيانات المحاسبية المعدة في القياس إذ تعطي البيانات المعدلة نتائج تنبؤ أقرب إلى الواقع. أوصت الدراسة بإستخدام نموذج كمي للتنبؤ بالفشل المالي كأسلوب من أساليب التحليل المالي المعتمدة في شركات القطاع العام، وعدم الإعتماد على المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، وإعداد قوائم مالية معدلة وفقاً للمستوى العام للأسعار ملحقة بالقوائم المالية الفعلية للشركة لاستخدامها في التنبؤ بالفشل.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت إلي إستخدام البيانات المعدلة للحصول على معلومات ملائمة وموثوقةتساعد في التنبؤ بالفشل المالي للشركات. تتفق مع دراستي في تناولها للملاءمة والموثوقية والتنبؤ بالفشل المالي وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل معايير المراجعة الداخلية.

30.دراسة،Marinda Marais et al،2009م(إستخداممعايير المراجعةالداخلية وأنشطتها في جنوبأفريقيا)[1].

هدفت الدراسة الى مقارنةردودالمستجيبينفي جنوب أفريقيا بشأن الالتزام بمعايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية معردود المستجيبين خارج جنوب أفريقيا- الهيئة المشتركةللمعرفة التابعة لمعهد المراجعة الداخلية-والمقارنة شملت عدةمجالات في أنشطة المراجعة الداخلية وعملياتها. إعتمدت الدراسة على تطوير ثلاثة أنواع من الإستبيانات لجمع المعلومات عن مدى إستجابة المراجعين الداخليين للمعايير الدولية الممارسة في المراجعة الداخلية. الإستبيان الأول خاص برؤساء إدارة المراجعة الداخلية والثاني خاص بالمراجعين والثالث خاص بالمنتسبين لمعهد المراجعة الداخلية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن مستوى الالتزام بالمعايير المهنية في جنوب أفريقيا أعلى بالمقارنة مع المستجيبين الذين يقيمون في أجزاء أخرى من العالم. وذلك لحداثة مهنة المراجعة الداخلية في جنوب أفريقيا، حيث الالتزام بالمعايير المهنية يوفر الدعم لهيكل أنشطة المراجعة الداخلية.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت إلى مستوى الالتزام بالمعايير المهنية في جنوب أفريقيا ومقارنتها مع مستوى الالتزام في الهيئة المشتركةللمعرفة التابعةلمعهد المراجعة الداخلية، بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها لمعايير المراجعة الداخلية وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي.

31.دراسة، صالح حامد محمد، 2009م(أثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية) [2]

إهتمت الدراسة بتوفير المعلومات المحاسبية الملائمة والمفيدة عن الشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية والتي تعد ذات أهمية بالنسبة للمستثمرين ومتخذي القرارات الاستثمارية، التعرف على العوامل التي تؤثر على جودة

---

[1].Marinda Marais, et al, **Usage of Internal Auditing Standards and Internal Auditing Activities in South Africa and All Respondents**,(Managerial Auditing Journal, Vol.24, Iss:9,2009), pp883- 897.

[2]. صالح حامد محمد، **أثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2009م).

المعلومات المحاسبية. تمثلت مشكلة الدراسة في تباين نماذج القياس المحاسبي على إمكانية المقارنة بين أفضل البدائل الاستثمارية المتاحة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. هدفت الدراسة على التعرف على أثر توحيد نماذج القياس المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وعلى عملية المقارنة بين البدائل الاستثمارية. إستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، الاستنباطي، والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بآثار التعدد في نماذج القياس المحاسبي، إستخدام المعايير المحاسبية في إعداد وعرض القوائم والتقارير المالية يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية. أوصت الدراسة بإهتمام نشر المعلومات التي تتوافر فيها خصائص جودة المعلومات المحاسبية، التعرف على النموذج المحاسبي المناسب والذي يؤدي إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة تناولت النماذج المحاسبية المختلفة بهدف تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، تتفق مع دراستي في تناولها لجودة المعلومات المحاسبية وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل معايير المراجعة الداخلية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي.

32. دراسة،Philomena Leung, Barry J. Cooper، 2009م (مستوي الالتزام بمعايير المراجعةالداخلية في خمسة بلدان من دول آسيا والمحيط الباسيفيكي)[1].

هدفت الدراسة إلى تقديمرؤية عامة عنوضعالمراجعة الداخليةفي خمسة بلدان من دول آسيا والمحيط الباسيفيكي والتحقق من مستوي الالتزام بالمعايير الدولية للممارسات المهنية وإستخدامهاوفقاً لمعهدالمدققين الداخليين من خلال أنشطةالمراجعة الداخلية في المنظمات التابعة لهذه البلدان. حيث أوضحت الدراسة أيضاً جزء منننتائجالهيئةالمشتركة للمعرفة وهي دراسة عالمية أجراها معهد المدققين الداخليين. إستخدمت الدراسة إستمارة الإستبانة. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، أنالمراجعة الداخليةتختلففي الدول الخمس خصوصاً في المنظماتالقديمة فيأستراليااواليابان ونيوزيلندا. أوضحت الدراسة تباين بينأستراليا والصينواليابان ونيوزيلندا وتايوان، وتشير تقارير المشاركونفي هذه الدراسة من نيوزيلندا، واليابان، وتايوان الصينية، والصينواستراليا بأن مستوى إستخدام المعايير المهنية بدرجة مناسبة وعالية، وتوضح أن أكبر عدد من المستجيبين من استراليا حيث أفادوا بالالتزام الكامل بالمعايير المهنية الدولية.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت إلى مستوى الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية، بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي.

33. دراسة، and MohammadPriscilla، 2009م (إستخدام معايير المراجعة الداخلية في الشركات الأمريكية وبعض الدول الأوروبية المختارة)[2].

هدفت الدراسة إلى توضيح التباين في مستوى الالتزام واستخدام المعايير المهنية الدولية وفقاً لمعهدالمراجعين

---

(1). Philomena Leung**,** Barry J. Cooper**, Internal Audit – an Asia-Pacific Profile and the Level ofCompliance with Internal Auditing Standard**s **,(**Managerial Auditing Journal, Vol. 24, Iss: 9, 2009), pp861-868.

(2).Priscilla A. Burnaby and Mohammad Abdolmohammadi, **Usage of Internal AuditingStandards by Companies in the United States and Select European Countries**, (Managerial Auditing Journal, Vol. 24 Iss: 9,2009),pp835-854.

الداخليين من خلال أنشطةالمراجعة الداخلية للحسابات في المنظمات بالولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك عينة منالدول الأوروبيةالتي لهافروع تنتسب لمعهد المراجعين الداخليين. إستخدمت الدراسة إستمارة الإستبانه التي تم أرسلها إلي العضوية العالمية لمعهد المراجعين الداخليينوتم مقارنةنتائج الإستبيان بينبلجيكا وإيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة وايرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية.توصلت الدراسةإلي نتائج منها،يوجد تباين بين بلجيكا وإيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة وايرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية في مستوى إستخدام المعايير المهنية والالتزام بها من قبل المستجيبين للإستبيان، ويوجد التباين أيضا بمستويات كبيرة في ردود المستجيبين حسب البلد. أوضحت ردود المستجيبين أن عدم الالتزام بمستوى عالي بالنسبة للمعيار رقم 1300 الخاص بتحسين البرنامج لضمان الجودة، والمعيار رقم 2600 الخاص بقبول الإدارة للمخاطر.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت إلى مستوى الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية، بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها لمعايير المراجعة الداخلية وأثرها على الخصائص نوعية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي.

34.دراسة، عبد الوهاب موسى الجعلي، 2010م (أثر حوكمة الشركات على درجة الافصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية)[1].

هدفت الدراسة إلى إدراك مدى الإستفادة من حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، التعرف على مدى مساهمة حوكمة الشركات في تحسين وتطوير الافصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية. إهتمت الدراسة بتطبيق حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية وتطوير الممارسة ومهنة المراجعة حتى يتم الافصاح المحاسبي وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تؤثر في قرارات الاستثمار، والإهتمام بتكوين لجان المراجعة وأهمية دورها في زيادة الثقة في التقارير المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في الإستفادة من حوكمة الشركات في زيادة الافصاح المحاسبي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية. إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، المنهج الاستقرائي، الاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، تتميز الشركات التي تطبق حوكمة الشركات بمعلومات محاسبية أكثر جودة من المعلومات المحاسبية للشركات التي لا تطبق حوكمة الشركات. اوصت الدراسة بالالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة على كافة الشركات التي تتداول أسهمها في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

يتضح للباحثة بان هذه الدراسة ركزت على حوكمة الشركات والتي تعد من وسائل المراجعة وساهمت في التعرف على أثر غياب الشفافية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، تتفق مع دراستي في تناولها لجودة المعلومات المحاسبية وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل معايير المراجعة الداخلية والتنبؤ بالفشل المالي.

---

[1].عبد الوهاب موسى الجعلي، **أثر حوكمة الشركات على درجة الافصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2010م).

35. دراسة، أميمة خليل محمد، 2010م (مقترح تحليلي للتنبؤ المحاسبي بالتعثر المالي في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد وتشعب المناهج والمنطلقات الفكرية والأساليب الرياضية التحليلية لمعالجة موضوع التنبؤ بالفشل المالي أدى إلى صعوبة بلورة قواعد عامة في مجال المحاسبة، والنماذج الكمية المصممة للتنبؤ المبكر بالتعثر أو بالفشل أو بالأزمة المالية المستخدمة في الدول المتقدمة قد لا يمكن تطبيقها على الواقع المحلي بالسودان وذلك لتباين الأزمات والمخاطر واختلاف الظروف المحيطة بالمنشأة، وعدم وجود قاعدة عامة تحكم عملية إختيار المدخل الأفضل من المداخل المقترحة لقياس التنبؤ بالتعثر وأيهما لديه المقدرة على عكس الوضع المالي الصحيح للمنشأة. هدفتالدراسةإلى محاولة وضع إطار نظري يشمل المفاهيم والأهداف والافتراضات الموضوعية والجوانب الإجرائية والتطبيقية لموضوع التنبؤ بالتعثر، وذلك بوضع نموذج كمي تحليلي لقياس التعثر والتنبؤ به ليتم الإسترشاد به وتطبيقه في منشآت قطاع الأعمال بالسودان. إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، الاستنباطي، الاستقرائي وأساليب رياضية واحصائية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد التي تكتنف بيئة الأعمال فإن إشارات الإنذار المبكر التي توفرها أنظمة التنبؤ بالتعثر، مع وجود إستجابة سريعة من الإدارة لهذه الإشارات يجنب المنشأة من حدوث التعثر أو يقلل من آثاره السالبة على الأقل، أن النموذج التحليلي المعد للتنبؤ بالتعثر قد حقق أغراضه وأن له قابلية التطبيق في مختلف الأعمال بالسودان. أوصت الدراسة بضرورة وضع وإنشاء معيار محاسبي سوداني يتطرق لموضوع قياس التعثر والتنبؤ به ليتم تطبيقه والإسترشاد به من قبل المنشآت، ويتم تدريسه بالجامعات السودانية حتى تصبح المحاسبة أداة فعالة لخدمة مستخدميها والمجتمع، السعي لبلورة ومراجعة القوانين التي تحكم العمل التجاري كقانون الإعسار وقانون الإفلاس.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت لمحاولة التأطير النظري لموضوع التنبؤ بالتعثر وعرض كل المفاهيم التي تعبر عن ظاهرة التعثر. بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها لمعايير المراجعة الداخلية وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي.

36.دراسة، وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد، 2010م (إستخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية)[2].

هدفت الدراسة إلى إيجاد وسيلة يمكن الإعتماد عليها في التنبؤ بإحتمالات تعرض الشركات للفشل قبل سنة على الأقل من حدوثه، من خلال تطبيق أحد نماذج التنبؤ بفشل الشركات هو نموذج Altman والتأكد من إمكانية إستخدامه في الشركات المساهمة الصناعية العراقية. تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وعي الشركات المساهمة العراقية والمستثمرين وغيرهم بمخاطر تعرض الشركات للفشل في المستقبل، وقصور النسب المالية بصورة فردية

---

[1].أميمة خليل محمد، **مقترح تحليلي للتنبؤ المحاسبي بالتعثر المالي في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2010م).

[2]. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد، **إستخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية- دارسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية**، (بغداد: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد100، 2010م)، ص ص 11- 26.

في التنبؤ بالفشل. إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والتحليل الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، هناك مجموعة من المؤشرات التي تميز كل مرحلة من المراحل التي يمر بها الفشل التي يمكن الإسترشاد بها لتحديد وضع الشركة، وأغلب النماذج التي طورت للتنبؤ بفشل الشركات تشترك في عدد من النسب المالية، وأن النماذج التي بينت قدرة عالية على التنبؤ تعتمد على المعلومات المالية التي تنشرها الشركات لتقييم وضع الشركة المستقبلي، ودقة نموذج Altman في التنبؤ بفشل الشركات وإمكانية إستخدامها في جميع شركات القطاع الصناعي. أوصت الدراسة بتبني تطبيق نموذج Altman للتنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية العراقية كأسلوب من أساليب التحليل المالي المعتمد في الشركات لتقييم الأداء المالي، ضرورة دراسة سبب ضعف أداء الكثير من الشركات الصناعية العراقية وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أداء هذه الشركات، وضرورة قيام المنظمات المهنية بإصدار معيار للفشل والتنبؤ به لإرشاد الشركات.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت إلي تطبيق بعض النماذج الإحصائية والتي تعتمد على أساليب التحليل التمييزي، منها نموذج Altman لإمكانية التنبؤ بالفشل قبل حدوثه. تتفق مع دراستي في تناولها للتنبؤ بالفشل المالي وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل معايير المراجعة الداخلية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

37.دراسة، نهلة إبراهيم عبد الكريم، 2011م (دور المراجعة الداخلية في إكتشاف الغش والاختلاس)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في أن كثير من المنشآت والمؤسسات المختلفة تتعرض للاختلاسات والتزوير والغش الذي يرجع لعدم وجود نظام مراجعة داخلية فعال أو عدم نزاهة المراجع العام، أو عدم تدريب المراجعين الداخلين وتهيئتهم للقيام بدورهم في إكتشاف التلاعب والاختلاسات التي تحصل في داخل المؤسسات والمنشآت المختلفة، أن عدم الإهتمام بالمراجعة الداخلية إهتماماً جيداً يؤدي إلى وجود مثل هذه الاختلاسات والتلاعب بالقوائم المالية في المنشآت والمؤسسات بمختلف أنواعها. هدفتالدراسةإلى توضيح دور المراجعة الداخلية في المنشآت والمصارف وكافة المؤسسات المختلفة، ومنع الغش والاختلاس، وتوضيح الخطوات اللازمة لتصميم نظام مراجعة داخلية فعال. إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، الاستنباطي، الاستقرائي، الوصفي. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، أن عدم الإهتمام بالمراجعة الداخلية بشكل جيد يؤدي إلى حدوث الاختلاسات وحالات الغش داخل المؤسسات المختلفة، والتأهيل العلمي والعملي له دور في إكتشاف التلاعب والاختلاسات، وأن عدم وجود فحص دقيق للمراجع الداخلي يصعب من مهمته في التعرف على مواطن التلاعب والاختلاس. أوصت الدراسة إهتمام إدارة المؤسسات بالمراجعة الداخلية بشكل جيد حتى يؤدي إلى التقليل من ظاهرة الغش والاختلاسات التي تحصل داخل المؤسسات، التأكد من صحة البيانات والالتزام بالقواعد المحاسبية ومدى توفير البيانات الملائمة المطلوبة والتي تؤثر على دقة وسلامة البيانات المحاسبية.

يتضح للباحثة بأن هـذه الدراسة تطرقـت إلـى توضيح دور المراجعة الداخلية في المنشآت والمصارف وكافة المؤسسات المختلفة، ومنع الغش والاختلاس وتوضيح الخطوات اللازمة لتصميم نظام مراجعة داخلية فعال. بينما

---

[1]. نهلة إبراهيم عبد الكريم، **دور المراجعة الداخلية في إكتشاف الغش والاختلاس**، (القاهرة: مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، الجزء الثاني، 2011م)، ص ص 501- 529.

تختلف دراستي عنها بتطرقها لمعايير المراجعة الداخلية وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي.

38.دراسةAlessandra, et al،2011م(التنبؤ بإفلاس الشركات:الأدلة التجريبيةعلى بياناتاالإيطالية)[1].

هدفت الدراسة إلى التحقق فيعدة جوانب للتنبؤ بالإفلاسوذلك بالطرق النظرية والتجريبيةعلى وجه الخصوص لمقارنة الإختلاف في الطرق المستخدمةللتنبؤ بالفشلمن خلال عينةمتوازنةمن الشركاتبالإضافة إلىمنطقة جغرافية- منطقة كامبانيا الموجود فيجنوب إيطاليا.تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية التنبؤ بالإفلاس في الشركات. إعتمدت الدراسة على الطرق الإحصائية والتجريبية في جمع البيانات. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تحديد محددات الإفلاس في منطقة كامبانيا، إيجاد وسيلة لتحديد أعلي توقع للفشل، إستخدام الأدلة التجريبيةعلىمجموعة البيانات من التقارير السنوية لعينة متوازنة من الشركاتلفترة زمنيةمعينة وتحليلها، المساهمة والإضافة للنظريات الجارية.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت لإستخدام الأدلة التجريبية في التنبؤ بالإفلاس، بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها لمعايير المراجعة الداخلية وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل.

39. دراسة، إبراهيم رباح إبراهيم، 2011م(دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة)[2].

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:ما مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة؟، ما مدى تأثير الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة؟. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر، ومعرفة مدى تأثير الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر. إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستمارة إستبيانه. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن يركز المراجعون الداخليون في عملهم بشأن إدارة المخاطر على توفير تأكيد حول ملاءمة وموثوقية المعلومات والرقابة الداخلية في المصارف، وأنيبذل المراجعين الداخليين العناية المهنية الواجبة عند قيامهم بإجراءات التحليل في تطبيق مبادئ عمليات إدارة المخاطر. اوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الاهتمام والدعم لتحقيق المتابعة والتنسيق بين دائرتي إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في المصارف، والعمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر.

يتضح للباحثة بأن الدراسة أوضحت الأسس والضوابط التي تحكم أداء المدقق الداخلي في متابعة ومراجعة مرتكزات إدارة المخاطر مما ينعكس على تطوير أداء المصارف، تتفق مع دراستي في تناولها للمراجعة الداخلية ومعاييرها. وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل معايير خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

---

[1]. Alessandra Amendola, et al., **Forecasting CorporateBankruptcy: Empirical Evidence on Italian Data**, (Euro Med Journal of Business, Vol. 6, Iss: 3, 2011),p294.

[2].إبراهيم رباح إبراهيم، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة- دراسة تطبيقية**، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م).

40. دراسة، هناء محمد هلال الحنيطي، محمد سامي محمد، 2011م (التنبؤ بالفشل المالي لشركات الصناعة الاستخراجية والتعدينية الأردنية باستخدام نموذجي Altman وKida)[1].

هدفت الدراسة إلى التعرف علي الشركات المعرضة للفشل وفقاً لكل من نموذج Altman وKida والمساعدة في التخطيط المستقبلي لأنشطة الشركات. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: ماهي إمكانية نموذجي Altman وKidaللتنبؤ بالفشل المالي لشركات الصناعة الاستخراجية والتعدينية الأردنية؟، هل يوجد فرق بين نتائج كل من نموذج Altman وKidaللتنبؤ بالفشل المالي لشركات الصناعة الاستخراجية والتعدينية الأردنية؟. إعتمدت الدراسة على المنهج التطبيقي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، إستخدام نموذجي Altmanو Kidaفي التنبؤ بالفشل المالي، لا يوجد فرق بين إستخدام أي من النموذجين في للتنبؤ بالفشل المالي. أوصت الدراسة بضرورة إستخدام النموذجين لشركات الصناعة الاستخراجية والتعدينية الأردنية لتقييم أدائها.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت لإستخدام نموذجي Altmanو Kidaومساعدة المستثمرين في تزويدهم بالمعلومات لمعرفة الوضع المالي للشركات. تتفق مع دراستي في تناولها للتنبؤ بالفشل المالي وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل معايير المراجعة الداخلية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

41. دراسة، طه حسين يوسف، 2011م (أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية)[2].

تمثلت مشكلة الدراسة في إنخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية الناتج عن مواجهة منتج المعلوماتالمحاسبية بظاهرة عدم التأكد، إنخفاض درجة الثقة وإنتشار ظاهرة التردد لدى متخذي القرارات. هدفت الدراسة إلى تحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات، التعرف على طبيعة الافصاح عن التنبؤات المالية التي تمارسها شركات المساهمة. إستخدمت الدراسة المنهج المقارن، والمنهج الاستقرائي، الاستنباطي والمنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، الإعتماد على المعلومات الواردة بالقوائم المالية فقط دون غيرها من المعلومات غير المالية، توجد علاقة بين درجة جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية المنشورة وجودة القرار الاستثماري في سوق الاوراق المالية. أوصت الدراسة بربط المعلومات المحاسبية التي يتمالافصاح عنها بإحتياجات مستخدمي التقارير المالية.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تناولت تحليل قرارات المستثمرين في ظل المخاطر المالية من الناحية النظرية والتطبيقية وجودة المعلومات المحاسبية، تتفق مع دراستي في تناولها لجودة المعلومات المحاسبية وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل معايير المراجعة الداخلية والتنبؤ بالفشل المالي.

---

[1] هناءمحمدهلالالحنيطي،محمدساميمحمد، **التنبؤ بالفشل المالي لشركات الصناعة الاستخراجية والتعدينية الأردنيةباستخدام نموذجي Altman وKida**، (مصر: جامعة عين شمس، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد2، العدد1، 2011م)، ص ص60-91.

[2]. طه حسين يوسف، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2011م).

42.دراسة, Shuk-Wern Ong, et al, 2011م (التنبؤ بفشلالشركات: دراسة الشركات العامةالمدرجةفي ماليزيا)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في الأزمة الاقتصادية التي بدأت تؤثر في الوضع الاقتصادي في ماليزيا في يوليو 1997م مما تسبب في إنهيار العديد من الشركات في ماليزيا. لذلككان من الضروري تصميم نموذجللتنبؤبالفشل الماليليكون بمثابةمؤشراًللشركات العامةالماليزيةالمدرجةقبل الأزمة المالية من أجلالقياسوالتحذير ووضع استراتيجية التقنياتلإستمرارها. هدفت الدراسة إلي تطوير نموذج يمكنهالتنبؤبالفشل الماليفيالشركات العامة المدرجةفي ماليزيا.إعتمدت الدراسة على تحليل الإنحدارمن أجلتطوير نموذج التنبؤ بالفشل الماليفيالشركات العامة المدرجةفي ماليزيا. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، اثبتوجود خمسةنسبماليةمهمة ومفيدةللتنبؤ بفشلالشركات فيماليزيا. وأنتحليل الإنحدارالمستخدمهي تقنيةيمكن الإعتماد عليهافي التنبؤبالفشل المالي. بالإضافة إلى ذلك أن دقةالتنبؤية للنموذجفيهذه الدراسة هوأعلى منالدراسات السابقة، والتي إستخدمتتحليلاالتمايزبدلا منتحليل الإنحدار.

يتضح الباحثة بأن هذه الدراسة ركزت على تطوير نموذج يمكن من التنبؤبالفشل الماليفيالشركات العامة المدرجةفي ماليزيا. بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها لمعايير المراجعة الداخلية والتنبؤ بالفشل المالي.

43. دراسة Khalid ALkhatib, Ahmad E. Al Bzour، 2011م، (التنبؤ بإفلاس الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الأردنية)[2].

هدفت الدراسة إلى الإبلاغ عن تأثير المؤشرات المالية في التنبؤ بفشل الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الأردني باستعمال نموذجي التمان وكيدا. تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية التنبؤ بإفلاس الشركات في السوق المالي في الأردن، تضمنت عينة الدراسة عدد من الشركات الصناعية والخدمية وتم إستبعاد القطاعات المصرفية والقطاع المالي والتأمين لعدم توفر متطلبات الإفصاح للسنوات من 1990م- 2006م. إعتمدت الدراسة على المنهج التطبيقي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن نموذج التمان له قدرة على التنبؤ بإفلاس الشركات وبمتوسط نسبة 93,8% لخمس سنوات قبل التصفية في حين بلغت متوسط نسبة نموذج كيدا 69%. أوصت الدراسة بأن الشركات الاردنية المدرجة في سوق الأوراق المالية عليها أن تطبق أحد النموذجين للتنبؤ بإفلاس للوصول إلى توقعات مقبولة لفشل الشركات.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة طبقت بعض النماذج الكمية للتنبؤ بإفلاس الشركات العاملة في السوق المالي. تتفق مع دراستي في تطرقها للتنبؤ بالفشل المالي وتختلف عنها في أنها لم تشمل معايير المراجعة الداخلية.

44. دراسة، محمد أحمد إبراهيم، 2012م (تطوير نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات باستخدام معلومات التدفقات النقدية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية)[1].

---

(1). Shuk-Wern Ong, et al., **Corporate Failure Prediction: A Study of Public Listed Companies In Malaysia**,(Managerial Finance, Vol. 37 Iss: 6, 2011),p553.

(2).Khalid ALkhatib, Ahmad Eqab Al Bzour, **Predicting Corporate Bankruptcy of Jordanian ListedCompany**, (International Journal of Business and Management, Vol.6, No.3; March2011), pp 208- 211.

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: ماهي العلاقة بين التعثر المالي والفشل المالي وإفلاس الشركات؟هل يمكن التنبؤ بهم؟ هل هناك نموذج أو طريقة للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات؟ هل يمكن صياغة نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات يعتمد على كل من النسب والمؤشرات المالية والنقدية والغير المالية؟ هدفت الدراسة إلي محاولة إقتراح نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات، وتحديد طبيعة وآثار مرحلة التعثر المالي للشركات، والتنبؤ بها لمنع حدوث الفشل المالي أو إفلاس الشركات، وتوضيح أهمية المعلومات غير المالية في صياغة نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات. إستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي، الاستقرائي، وأسلوب التحليل التمييزي الخطي المتعدد. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن التعثر المالي يمثل مقدمة لحدوث الفشل المالي قد لا تؤدي إليه إذا أمكن التنبؤ به وعلاجه، عدم وجود إتفاق على طريقة موحدة للتنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي للشركات، وأن أسباب حدوث التعثر المالي يرجع إلى مشاكل تحقيق التدفقات النقدية الداخلية. أوصت الدراسة بزيادة الإهتمام بالمعلومات المحاسبية الخاصة بالتدفقات النقدية من خلال إشتقاق مجموعة من المؤشرات المحاسبية التي تعتمد على معلومات قائمة التدفق النقدي، وكذلك المعلومات غير المالية عند صياغة نموذج التنبؤ بالتعثر المالي للشركات، التأكيد على مراجعي الحسابات بالشركات المختلفة والزامهم بإستخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للشركات للوقوف على حقيقة الأداء النقدي للشركة قبل إبداء الرأي في مدى قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت لإيجاد نموذج جديد للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات يمكن إستخدامه للتعرف على حقيقة الأداء المالي والنقدي للشركات ويساعدها في التنبؤ بالأزمات قبل حدوثه، وبالتالي إتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لمنعها أو الحد من سلبيتها. تتفق مع دراستي في تناولها للتنبؤ بالفشل المالي وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

45. دراسة، أسامة عبدالمنعم، 2012م (دور المدقق الداخلي في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية من خلالتطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي)[2].

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: ما مدى توفر تطبيق التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة على مواجهة ظاهرة الفساد المالي؟، ما مدى التزام المدقق الداخلي بمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي في مواجهه ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة؟. هدفت الدراسة إلى معرفة أثر إستخدام مقومات مهنة التدقيق الداخلي ومعاييره المهنية في مواجهة الفساد المالي في الشركات.إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستمارة إستبيانه. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، يلتزم المراجعون الداخليون بتطوير وتخطيط لكل

---

[1]. محمد أحمد إبراهيم خليل،**تطوير نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات باستخدام معلومات التدفقات النقدية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية- دراسة تحليلية انتقاديه**، (مصر: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد الأول، العدد 32، 2012م)، ص ص73- 109.

[2]. د. أسامة عبد المنعم عبد الجبار، **دور المدقق الداخلي في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي**، (بغداد:جامعة بغداد، مجلة العلوم الإدارة والاقتصاد، العدد91، 2012م)، ص ص 62- 79.

عملية مراجعة على حدة، ويشتمل نشاط المراجعة الداخلية تحديد طبيعة العمل بشأن التقييم والإسهام في تحسين إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحاكمية المؤسسية في الشركات، وأن إدارة المراجعة الداخلية تطبق أساليب ووسائل فنية فاعلة للكشف عن موطن القصور والضعف في الأداء المالي. وأن إدارة المراجعة الداخلية في شركات المساهمة تهتم بتدريب المدققين الداخليين بشكل مستمر لزيادة المعرفة العلمية في مواجهة الفساد المالي. اوصت الدراسة بالالتزام بإعادة النظر في الوضع التنظيمي لإدارة التدقيق الداخلي بالشركات والعمل على تدعيم كفاءة وفعالية هذه الإدارات من أجل محاربة الفساد، ضرورة أن يكون للمدققين الداخليين المعرفة الكاملة بمعايير الأداء المهني وأهميته الرقابية في مواجهه الفساد المالي والإداري.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تناولت كيفية إستخدام معايير التدقيق الداخلي في مواجهه ومحاربة الفساد المالية والإداري. تتفق مع دراستي في تناولها لمعايير المراجعة الداخلية وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل الخصائص النوعيةللمعلومات المحاسبية والتنبؤ بالفشل المالي.

46. دراسة، شادية داؤود سبره، 2012م (خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في فاعلية وكفاءة المحاسبة الادارية كنظام للمعلومات في التخطيط والرقابة وتقويم الاداء) [1].

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية : ما هي درجة الالتزام بتطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة في التخطيط ورقابة وتقويم الأداء من وجهة نظر إدارة المنشآت الصناعية السودانية؟، ما هي انعكاسات الالتزام بتطبيق ملائمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في قرارات إدارة المنشآت الصناعية في التخطيط والرقابة وتقويم الاداء؟. هدفت الدراسة إلى بيان أثر الالتزام بتطبيق خصائص جودة المعلومات المحوسبة في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء من وجهة نظر مجتمع الدراسة وإدارة المنشآت الصناعية السودانية. إهتمت الدراسة بمعرفة مدى أهمية الالتزام بتطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في فاعلية وكفاءة المحاسبة الادارية كنظام للمعلومات للتخطيط والرقابة وتقويم الاداء في المنشآت الصناعية، إقتراح الالتزام بتطبيق معلومات محاسبية محوسبة ذات خصائص الجودة المعينة لتساعد إدارة المنشآت الصناعية في التخطيط والرقابة وتقويم الاداء. إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، الاستقرائي، الاستنباطي، والوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة تؤثر في فاعلية وكفاءة نظام معلومات المحاسبة الادارية مما يؤدي إلى إحداث تغير على الأسس والمفاهيم المحاسبية داخل المنشاة مما يساعد في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء، العوامل التي تحد من تطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة في نظام المعلومات المحاسبية الادارية تتمثل في عدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة علمياً وعملياً لتطبيق النظام. اوصت الدراسة بالالتزام بتطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة في نظام معلومات المحاسبة الادارية وتطوير طرق الرقابة.

---

[1] شادية داؤود سبره قمر، **خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في فاعلية وكفاءة المحاسبة الادارية كنظام للمعلومات في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2012م).

يتضح للباحثة بأن الدراسة تناولت خصائص جودة المعلومات المحاسبية وأهميتها في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء في المنشآت الصناعية، تتفق مع دراستي في تناولها لخصائص جودة المعلومات المحاسبية وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل معايير المراجعة الداخلية والتنبؤ بالفشل المالي.

47. دراسة، عبد القادر أحمد صالح عبد القادر، 2013م (أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الأداء المالي بمؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم إهتمام مؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان بتطبيق معايير المراجعة الداخلية وأساليب الرقابة الداخلية المختلفة في أنشطتها، بسبب أن النظم المحاسبية المطبقة فيها متباينة وليست موحده كما هو الحال في مؤسسات التعليم العالي الحكومي، لذلك لابد من تصميم نظام مراجعة داخلية موحد. هدفت الدراسة إلى توضيح دور المراجعة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان كأداة مهمة من أدوات تحسين الأداء المالي، حتى تستطيع إدارة المراجعة الداخلية من ممارسة نشاطاتها واختصاصاتها، وأن تقوم بدورها وتحقق أهدافها وتحديد موقع المراجعة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان من التطورات العلمية التي حدثت بمفهوم وأهداف ووظائف المراجعة الداخلية عالمياً . إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، والاستقرائي، الوصفي التحليلي، واستمارة إستبانه. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، على الرغم من أن مهنة المراجعة الداخلية تطورت عالميا إلا أنها لم تحظ بمثل هذا التطور بمؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان، وتحتاج المراجعة الداخلية بهذه المؤسسات إلى إطار نظري متكامل يحكم الممارسة العلمية، وضعفها يؤدي إلى إنتشار الفساد المالي بها، وأن الكليات الأهلية التي يدير هيكلها المالي أصحابها لا توجد بها إدارة للمراجعة الداخلية. أوصت الدراسة بفصل إدارة المراجعة الداخلية عن الإدارة المالية لتحسين الأداء المالي من خلال تطبيق معيار الاستقلالية، وجود هياكل تنظيمية بمؤسسات التعليم العالي الأهلي ليسهم في تحقيق الرقابة.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة ركزت على كيفية تطبيق المراجعة الداخلية ومعاييرها للارتقاء وتقوية الرقابة مما يؤدي إلى رفع كفاءتها وتحقيق أهدافها. تتفق مع دراستي في تناولها للمعايير المراجعة الداخلية وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتنبؤ بالفشل المالي.

48. دراسة، رافعة إبراهيم ، ياسين طه، 2013م (إستخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي)[2].

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية، هلتمر الشركة بمراحل الانحدار المالي؟ هل تواجهها مخاطر الفشل المالي؟ هل يكشف نموذج Sherrodمراحل الانحدار المالي ومدي تعرضه لمخاطر الفشل المالي؟ هدفت الدراسة إلى إمكانية تطبيق نموذجSherrodبغرض قياس الفشل المالي، ومدي مروره بمراحل الانحدار أو عدمه، والتوصل إلي أسباب الإنحدار المالي. إستخدمت الدراسة المنهج التطبيقي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن

---

[1]. عبد القادر احمد صالح عبد القادر، **أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الأداء المالي بمؤسسات التعليم العالي الأهليبالسودان**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2013م).

[2]. رافعة إبراهيم الحمداني، وياسين طه ياسين القطان، **استخدام نموذجSherrod للتنبؤ بالفشل المالي- دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى**، (بغداد: جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد10، 2013م)، ص ص 449- 468.

الشركات الصناعية التي تقوم بفحص دوري ومستمر وفعال لبيئتها الداخلية والخارجية تكون أكثر قدرة على مواجهة مخاطر مرحلة الانحدار المالي وتقليل أضراره، وأصعب مرحلة تواجهها الشركة هي مرحلة الإنهيار الفعلي أو التدهور الكلي ويكون من الصعب عليها الحصول على تمويل إضافي يُمكنها من سداد التزاماتها المالية، يمكن إستخدام نموذجSherrod للتعرف على مراحل الانحدار المالي للشركة إذ حققت خسائر فادحة خلال سنوات الدراسة. أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام باستحداث وحدة الخطر المالي في الشركة لتكون مهامها الأساسي التحليل والاستكشاف عن مواقع الخطر ومعاينتها من الجانب المالي وسبل معالجتها للحد من أثارها المستقبلية، ضرورة توجيه الشركات الصناعية بإستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي بشكل دائم بوصفها أدوات للإنذار المبكر.
يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت لمراحل الانحدار المالي وكيفية الحد منها باستخدام نموذج Sherrod. تتفق مع دراستي في تناولها للتنبؤ بالفشل المالي وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل معايير المراجعة الداخلية وملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

49. دراسة، فراس خضير الزبيدي، 2013م،(التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية العراقية بإستخدام النسب المالية)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في وضع نموذج رياضي بإستخدام المؤشرات المالية يعمل كإنذار مبكر حول التعثر مما يعود بالفائدة لمستخدمي القوائم المالية. هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج يتكون من مجموعة من المؤشرات المالية للشركات المساهمة الصناعية العراقية يستطيع التنبؤ بمستقبل هذه الشركات. إعتمدت الدراسة على التحليل التمييزي الخطي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، التوصل إلى نموذج يتكون من 6 مؤشرات مالية هي: نسبة التداول، نسبة النقد إلى المطلوبات، نسبة هامش الربح الصافي، ونسبة صافي الربح قبل الضريبة إلى المبيعات، وعائد الأسهم العادي، ونسبة الموجودات الثابتة إلى مجموع الموجودات، وأثبت النموذج قدرة تنبؤيه عالية للتنبؤ بتعثر الشركات قبل سنة من التعثر وبدقة 100%. أوصت الدراسة بضرورة تطبيق النموذج المقترح من قبل الشركات لغرض التنبؤ بالتعثر قبل حدوثه ليتم إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وضرورة حث المستثمرين على إستخدام النموذج المقترح لمعرفة الوضع المالي للشركة وبالتالي إتخاذ القرارات الاستثمارية الناجحة.
يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة ركزت على تطوير نموذج بإستخدام المؤشرات المالية عن طريق التحليل التمييزي يعمل على التنبؤ بتعثر الشركات قبل وقوعه. بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف بإستخدام المعلومات المحاسبية التي تتوافر فيها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

50.دراسة، زهراء صالح الخياط، 2014م (إستخدام نموذجSherrod للتنبؤ بفشل المصارف)[2].

تمثلت مشكلة الدراسة في مدي إمكانية تطبيق نموذج Sherrod على المصارف الأهلية في محافظة نينوى. تكمن

---

[1].فراسخضيرالزبيدي،**التنبؤبتعثرالشركاتالمساهمةالعامةالصناعيةالعراقيةباستخدامالنسبالمالية،** (الديوانية: جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد10، العدد4، 2013م)، ص ص190- 200.

[2].زهراء صالح الخياط، **استخدام نموذجSherrod للتنبؤ بفشل المصارف- دراسة تطبيقية لعينة من المصارفالأهلية في محافظة نينوى،** (بغداد: كلية الحدباء الجامعة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 36، العدد115، 2014م). ص ص11- 19.

أهمية الدراسة من خلال إستخدام هذا النموذج وإعتماده في المصارف بحيث يكون بمثابة إنذار مبكر عن خطر تعثر القروض.إستخدمت الدراسة المنهج التحليل الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن الفشل المالي يعتبر من الظواهر السلبية التي تتعرض لها الشركات والتي يؤدي بها إلى خروجها من السوق، وللفشل المالي عدة مؤشرات يمكن من خلالها تجنب الوصول إلي مرحلة إعلان الإفلاس، وتعد دقة التنبؤ بالفشل المالي ذات أهمية وبمثابة الإنذار المبكر للشركة وتجنبها خطر الوقوع في العسر والإفلاس، وإمكانية تطبيقها في المصارف العراقية. أوصت الدراسة بضرورة إستخدام هذا النموذج كأسلوب من أساليب التنبؤ بالفشل المالي والكشف المبكر عن أية حالات تعثر في القروض وتداركها قبل أن تؤثر سلباً عليه وتعرضه للفشل أو التعثر.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت لتطبيق نموذج Sherrod في المصارف لإمكانية التنبؤ بالفشل قبل حدوثه. بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها إلي معايير المراجعة الداخلية ومدي تأثيرها في نوعية المعلومات المحاسبية للمساعدة في التنبؤ بالفشل المالي.

51. دراسة، كرار عبد الاله عزيز، 2014م، (دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج Kida)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في قصور المؤشرات المالية المشتقة من قائمتي الدخل والمركز المالي في التنبؤ بإستمرارية المصارف العراقية. تكمن أهمية الدراسة في توضيح الفشل المالي من خلال تطبيق نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية لتحديد إمكانية إستمرارية المصارف العراقية. هدفت الدراسة إلى محاولة تطبيق نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي وإعتماد مؤشرات التدفقات النقدية ومدى توافق نتائج نموذج Kida ومؤشرات التدفقات النقدية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن نموذج Kida يعتمد على خمس مؤشرات مالية قادرة على التمييز بين المصارف الفاشلة والناجحة، وحققت نتائج نموذج Kida نسبة توافق مقبولة مع مؤشرات التدفقات النقدية. أوصت الدراسة بضرورة إعتماد نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف العراقية لملائمته لطبيعة النشاط، وإعتماد بعض مؤشرات التدفقات النقدية التي تعكس البيئة المستقبلية للمصارف.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت إلي تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي وبعض مؤشرات التدفقات النقدية لتحديد إمكانية إستمرارية المصارف العراقية. تتفق مع دراستي في تناولها للتنبؤ بالفشل المالي وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل معايير المراجعة الداخلية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

52. دراسة، بشرى نجم عبدالله، ضمياء محمد جواد، 2014م، (مفهوم وأهمية الكشف عن إحتمالات فشلالشركات المساهمة)[2].

هدفت الدراسة إلى تأطير مفهوم فشل الشركات وعرض النماذج المستخدمة في التنبؤ بفشل الشركات وتحليلها

---

[1]. كرار عبد الاله عزيز، **دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالإستقرار المصرفي بإستعمالنموذج Kida**،(الكوفة: جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد السابع، العدد30، 2014م)، ص ص312-342.

[2].بشرى نجم عبدالله المشهداني، ضمياء محمد جواد الشذر، **مفهوم وأهمية الكشف عن إحتمالات فشل الشركاتالمساهمة- نموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية**، (بغداد: جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد20، العدد75، 2014م)، ص ص501- 513.

واقتراح نموذج للكشف عن إحتمالات فشل الشركات المساهمة العراقية. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: هل يمكن الكشف عن عدم قدرة الشركات المساهمة العراقية على الإستمرار وتحديد إحتمالات فشلها في المستقبل بإستعمال نماذج التنبؤ بفشل الشركات؟ أم يتطلب بناء نموذج يأخذ في الإعتبار المتغيرات البيئية المحيطة بالشركات المعنية وتباينها من دولة إلى أخرى؟، ماهي المؤشرات التي ينبغي أن يتضمنها النموذج المقترح وكيف يتم الحكم على فائدتها في الكشف عن إحتمالات فشل الشركات المساهمة العراقية؟. تكمن أهمية الدراسة في تقديم مؤشرات لإدارة المنشأة وأصحاب المصلحة فيها قبل حدوث الفشل المالي ومساعدتها في إتخاذ الإجراءات المناسبة لتقييم وتحسين أدائها وتجنب الفشل والإفلاس والتصفية. إعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، الاستقرائي والتحليلي التاريخي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن الفشل ليست ظاهرة مفاجئة للشركة وأصحاب المصلحة فيها وإنما حدث يمر بمراحل متعددة ولكل من هذه المراحل اعراض تؤدي في النهاية إلى الحدث الذي ينهي حياة الشركة والذي يبدأ بتدهور الأداء ومن ثم الفشل الاقتصادي الذي يؤدي إلى الإعسار ثم الفشل والإفلاس والتصفية، ويمكن التنبؤ بفشل الشركات بإستخدام نماذج معينة تتضمن مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية بهدف الوصول إلي نتائج أولية تساعد الإدارة في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة. أوصت الدراسة بتطبيق النموذج المقترح من قبل مراقبي الحسابات للكشف والإبلاغ عن إحتمالات فشل الشركات المساهمة العراقية لتمكين إداراتها من التنبؤ بمستقبل الشركة دورياً.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت إلي أهمية الكشف عن فشل الشركات لتقديم مؤشرات تساعد في إتخاذ الإجراءات المناسبة لتقييم وتحسين الأداء وتجنب الفشل والإفلاس والتصفية. تتفق مع دراستي في تطرقها للفشل المالي وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل معايير المراجعة الداخلية والخصائص النوعية للمعلومات.

53. دراسة، سالم صلال راهي الحسناوي، 2014م، (التنبؤ بالتعثر المالي لشركات الاستثمار بإستعمال النسب المالية لنموذج Kida وأثرها على EPS)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية، هلبالإمكان التنبؤ بمقدرة شركات الاستثمار في السوق المالي العراقي على الإستمرار وإبتعادها عن التعثر المالي بإستخدام المؤشرات المالية لنموذج Kida؟ هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة "نسبة التداول، النقدية/ الموجودات" وربحية السهم الواحد لشركات الاستثمار المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدي العلاقة الإحصائية للمؤشرات المالية لنموذج Kida على ربحية السهم الواحد. إعتمدت الدراسة على إساليب الاحصاء الوصفي ونموذج الإنحدار المتعدد . توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن نموذج Kida لها القدرة على التنبؤ بإستمرارية شركات الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية، وأن نسبتي الربحية والنشاط تؤثران بشكل هام إحصائيا على ربحية السهم لتلك الشركات. أوصت الدراسة بضرورة إهتمام القائمين على الشركات بتحليل المؤشرات المالية لأهميتها في وضع مؤشرات عن وضع الشركات، بأهمية النماذج الكمية المتطورة كأداة علمية فاعلة لقياس التعثر والتنبؤ به

---

[1].سالم صلال راهي الحسناوي، **التنبؤ بالتعثر المالي لشركات الاستثمار باستعمال النسب المالية لنموذج Kida وأثرها علىEPS- دراسة في سوق العراق للأوراق المالية**، (العراق: جامعة المثنى، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد4، العدد9، 2014م)، ص ص 120- 131.

ليتيح للشركة معرفة الوضع الحالي لها والتنبؤ بالمستقبل.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت لإستخدام المؤشرات المالية لنموذج Kida وكيفية تأثيرها على ربحية السهم. بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها إلي ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية وكيفية مساعدتها في التنبؤ.

54. دراسة، الخموسي أحمد الحليوي، أحمد الشريف أحمد، 2015م، (مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة في ليبيا)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على أهمية المؤشرات المالية في محاولة بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي بالإعتماد على المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وتوضيح كيفية استخدامه في تقييم الشركات الصناعية العامة في ليبيا. هدفت الدراسة إلى توضيح المؤشرات المالية التي يمكن إستخدامها في بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي ومدى قدرتها على التمييز بين الشركات الناجحة والشركات الفاشلة. إعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لها دوراً فعالا في التمييز بين الشركات الناجحة والفاشلة، وأن مؤشر تغطية النقدية، صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية، صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية إلى الايرادات أظهرت قدرتها على التصنيف والتنبؤ، وأن النموذج المقترح إستطاع إعادة تصنيف الشركات في عينة التحليل ضمن مجموعتي الشركات الناجحة والشركات الفاشلة في السنة الثانية قبل الفشل. أوصت الدراسة بضرورة إعطاء قائمة التدفقات النقدية المزيد من الإهتمام والدراسة لتوضيح دورها لمتخذي القرارات وللجهات المستخدمة للقوائم المالية، وأن يحظى التنبؤ بالفشل المالي بإهتمام الهيئات العلمية والمنظمات المهنية لما له من تأثير على جودة القرارات الاقتصادية.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تناولت كيفية مساهمة المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية في تطوير نموذج للتنبؤ بالفشل المالي ومدى قدرتها على التمييز بين الشركات الصناعية في ليبيا. تتفق مع دراستي في تطرقها للتنبؤ بالفشل المالي وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل معايير المراجعة الداخلية وملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

55. دراسة، غالب شاكر بحيت، 2015م (إستخدام نموذج Sherrord للتنبؤ بالفشل المالي)[2].

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية**:** ما مدى إعتماد المؤسسات المالية على إستخدام النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي؟، هل يمكن تطبيق نموذج Sherrordللتنبؤ بالفشل المالي على المصارف التجارية في

---

[1].الخموسي أحمد الحليوي، أحمد الشريف أحمد، **مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة في ليبيا**، (الأردن: جامعة الزرقاء، مجلة جامعة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد15، العدد الأول، 2015م)، ص ص 179- 187.

[2]. غالب شاكر بحيت، **إستخدام نموذج Sherrordللتنبؤ بالفشل المالي- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في الفترة من 2009م- 2013م**، (العراق: جامعة واسط، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد19، 2015م)، ص ص194- 216.

العراق؟. هدفت الدراسة إلى إستخدام نموذجSherrord من خلال تطبيقه على عينة من المصارف التجارية العراقية لإمكانية التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه قبل سنة أو أكثر. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن الفشل المالي من الظواهر السلبية التي قد تتعرض لها المؤسسات المالية والشركات وقد تؤدي بخروجها من السوق، اغلب النماذج الرياضية للتنبؤ بالفشل المالي تشترك في عدد من المؤشرات المالية ومن خلال القوائم المالية المنشورة يمكن التنبؤ وتقييم وضع المؤسسة. أوصت الدراسة بضرورة توجيه المؤسسات المالية بإستخدام النماذج الرياضية للتنبؤ بالفشل المالي كأداة للإنذار المبكر عن حالة المصرف، ضرورة تبني المصارف خدمات مالية جديدة منها التأجير والتشييد والدخول في الاستثمارات لتوسع العمليات وتقليل المخاطر.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت لتطبيق نموذج Sherrord في المصارف التجارية العراقية للإسترشاد بها وتجنب الوصول إلى مرحلة الإنحدار المالي وإتخاذ الإجراءات اللازمة لحل المشاكل. تتفق مع دراستي في تطرقها للتنبؤ بالفشل المالي وتختلف عنها في أنها لم تشمل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

56. دراسة، علي عبد الأمير فليفل، حاكم محسن محمد، 2015م (إستخدام دالة Z- Score للتنبؤ بإفلاس الشركات)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الشركات تواجه مشاكل وصعوبات تؤثر في انشطتها الاقتصادية والتي قد تؤديإلي التعثر المالي الذي ينتج عنها تراجع في ايرادات الشركة وقلة حصتها السوقية مما ينتج عنه ضعف إدارة الشركة في التنبؤ بالفشل المالي ومتابعة الإداء الاقتصادي لمعرفة نجاح أو إفلاس الشركات. هدفت الدراسة إلى دراسة أداء الشركات من خلال مجموعة من المؤشرات المالية لمعرفة الوضع المالي للشركات. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، يعتبر نموذج Z- Scoreمتميز حيث يعطي نتائج عالية الدقة في إحتمال إفلاس الشركات، أسباب ظهور التعثر والفشل المالي في الشركات العراقية سوء الإدارة في استخدام أدوات التنبؤ بشكل فاعل. أوصت الدراسة بضرورة الإعتماد على أسلوب التحليل بإستخدام المؤشرات المالية عند تقويم أدائها، ضرورة إعادة النظر بالسياسات المالية والإدارية للشركات المبحوثة والتكيف مع المتغيرات المؤثرة في أداء هذه الشركات.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت للتنبؤ بالفشل المالي عن طريق تطبيق نموذج Z- Score لمعرفة الوضع المالي للشركات. تتفق مع دراستي في تطرقها للتنبؤ بالفشل المالي وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل معايير المراجعة الداخلية.

---

[1]. علي عبد الأمير فليفل، حاكم محسن محمد، **إستخدام دالة Z- Scoreللتنبؤ بإفلاس الشركات**، (العراق: جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد205، العدد16، 2015م)، ص ص24- 50.

57.دراسة، عمر السر الحسن محمد، 2016م، (دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على فاعلية إدارة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيل المصرفي)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: هل تؤثر المكانة التنظيمية لإدارة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيل المصرفي؟، هل هناك علاقة بين تأهيل وتدريب موظفي إدارة المراجعة الداخلية والحد من مخاطر التشغيل المصرفي؟، وهل يؤثر تنوع تخصصات موظفي إدارة المراجعة الداخلية على مخاطر التشغيل المصرفي؟. هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على فعالية إدارة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية السودانية. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وإستمارة الإستبانة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تبعية إدارة المراجعة الداخلية للمدير العام تؤثر سلباً على التزام المصرف بالأسس واللوائح المصرفية، ضعف الإهتمام بالتأهيل العلمي لموظفي إدارة المراجعة الداخلية يؤدي إلى ضعف فعالية تقرير المراجعة الداخلية، وتنوع تخصصات موظفي إدارة المراجعة الداخلية يساعد على تفادي المخاطر المصرفية. أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بالتأهيل العلمي والتدريب العملي لموظفي إدارة المراجعة الداخلية، وتفعيل آلية الاتصال بين إدارة المراجعة الداخلية والإدارة العليا بالمصارف.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تناولت العوامل على فعالية إدارة المراجعة الداخلية وكيفية مساهمتها في الحد من مخاطر التشغيل المصرفي لمعرفة مدي استقلال إدارة المراجعة الداخلية، ومستوي الكفاءة المهنية لموظفي إدارة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية السودانية. بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها إلي معايير المراجعة الداخلية ودورها في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي.

---

[1]. د. عمر السر الحسن محمد، **دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على فاعلية إدارة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيل المصرفي- دراسة حالة المصارف التجارية السودانية**، (عمان: الأكاديمية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، مجلة أماراباك، المجلد7، العدد20، 2016م)، ص ص 105- 118.